دور المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم قبل الجامعي

ناديه محمد سعيد إبراهيم

باحثة دكتوراه – كلية التربية جامعة الزقازيق

كبير معلمين ثانوي

Mokazoma28@gmill.com

الملخص

أن تحقيق المشاركة المجتمعية يعد ضرورة ملحة في ظل التحديات والأزمات التي يواجهها التعليم بصفة عامة والتعليم قبل الجامعي بصفة خاصة في الفترة الراهنة، وفي ظل الرغبة المجتمعية في تحقيق تطوير التعليم، وفي ظل رغبة التعليم قبل الجامعي في الوصول إلى التطوير المنشود لمؤسسات التعليم .

وبذلك تعد المشاركة المجتمعية من أهم الوسائل التي تهدف إلي تطوير التعليم قبل الجامعي ،حيث يعد تطوير التعليم قبل الجامعي عملية جوهرية للنظام للتعليمي ولتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لان مرحلة التعليم قبل الجامعي من أهم مراحل التعليم التي يمر بها التلميذ في مراحل حياته ، وتؤثر عليه تأثيراً جوهرياً لانه يكتسب من خلالها المهارات الاساسية، ويزوده بمتطلبات المواطنة والمشاركة المجتمعية وحب العمل التطوعي وتقديم المصلحة العامة على الخاصة ، وتنمي قدراته على التعامل مع متغيرات الحياة ويساعده على الوعي بما له وما عليه من حقوق وواجبات، وتنمية قدراته على الإبداع وتطوير أدائه.

ويهدف البحث إلي تقديم إطار مفاهيمى للمشاركة المجتمعية من حيث (ما هيها، وأهدافها، وأهميتها، ومبرراتها) .ودور المشاركة المجتمعية في تطويرالتعليم قبل الجامعي .

وقد استخدم البحث المنهج الوصفي، وتوصل البحث إلي تحديد مجموعة من المتطلبات التى يمكن من خلالها تفعيل دور المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم قبل الجامعي ، ومن أهمها : متطلبات خاصة بالقيادات الادارية والقطاع الخاص ، ومتطلبات خاصة بمشاركة الجمعيات الأهلية ، ومتطلبات خاصة بمؤسسات المجتمع المدنى ومتطلبات خاصة بكفاءة الإمكانيات المادية ، ومتطلبات خاصة بالتقويم المستمر والمحاسبية بالتعليم قبل الجامعى .

الكلمات المفتاحية في : المشاركة المجتمعية – التطوير – التعليم قبل الجامعي .

The role of community participation in the development of pre-university education

Abstract

Achieving community participation is an urgent necessity in light of the challenges and crises facing education in general and pre-university education in particular in the current period, and in light of the societal desire to achieve the development of education, and in light of the desire of pre-university education to reach the desired development of educational institutions

Community participation is one of the most important means aimed at developing pre-university education, as the development of pre-university education is an essential process for the educational system and to achieve economic and social development, because the pre-university education stage is one of the most important stages of education that the student goes through in the stages of his life, and affects him fundamentally Because through it, he acquires the basic skills, and provides him with the requirements of citizenship, community participation, love of volunteer work and the public interest over the private, and develops his abilities to deal with life variables and helps him to be aware of his rights and duties, and develop his creativity and develop his performance

The research aims to provide a conceptual framework for community participation in terms of (what it is, its objectives, importance, and justifications) and the role of community participation in the development of pre-university education

The research used the descriptive approach, and the research reached a set of requirements through which it is possible to activate the role of community participation in the development of pre-university education. Efficient financial capabilities, and special requirements for continuous evaluation and accounting in pre-university education

Keywords: community participation - development - pre-university education.

مقدمة :

لابد وأن نتفق أننا نضع وزارة التربية والتعليم في المواجهة أمام المجتمع حينما تسند اليها عملية تطوير التعليم بمفردها، وخاصة في ظل التحديات السياسية والاقتصادية التى نمر بها الآن ، حيث أن عصر العولمة أزال الفوارق الزمانية والمكانية

للعالم ، وهو ما يستوجب علينا أن نذيب الفوارق ، لتفتح المصانع والشركات والمؤسسات المجتمعية أبوابها على مصراعيها أمام أبنائنا الطلاب فهم أمل ومستقبل بلادنا .

وتبين تلك العلاقة المتداخلة بين التعليم والمجتمع والتى تدعو المسئولين على رسم الاطارات والسياسات العليا لتوجيه الرأي العام لدعم التعليم والربط بين المؤسسات الحكومية والاهلية لتفتح الطريق أمام المسئولين والقائمين على العملية التعليمية لتنفيذ تلك الخطط .

ويعتبر التعليم جزء من التربية التى تستمد أصولها من فلسفة وثقافة وقيم ومعتقدات وأهداف المجتمع ، كما يعتبر مستوى التعليم انعكاساً لكل ما سبق ، لذا تلقى المسئولية على جميع أفراد المجتمع في تطوير التعليم كلىً في موقعه [١] .

أن توسيع المشاركة المجتمعية وإشراك مؤسسات المجتمع المدني في إصلاح التعليم المصري والإرتقاء به هو مؤشر يقودنا نحو تطوير التعليم وتوطين التكنولوجية والأخذ بالأسباب العلمية نحو أفاق جديدة للتقدم بحثاً عن غد أفضل للتعليم المصري ، وتعكس المشاركة المجتمعية رغبة واستعداد مجتمعنا في المشاركة الفعالة في جهود إصلاح التعليم وزيادة فاعلية التعليمية عموماً [٢].

وتعد المشاركة المجتمعية حاجة اجتماعية لأن المجتمع بأسره في حاجة إلى الفرد القادر على المشاركة وذلك لما يترتب على النقص في المشاركة المجتمعية عند الأفراد من اضطراب وخلل في مؤسسات المجتمع المختلفة ، وأن الجهل بأهمية المشاركة المجتمعية والنقص فيها لأشد خطراً على النظم والمؤسسات من الجهل بإداراتها ، لأن الأول يدمر قبل أن يعطل بينما الأخر يعطل بالقدر الذي يمكن إصلاحه وتعويضه [٣].

حيث أصبح السعى نحو التطور والتطوير ضرورة تفرضها متغيرات عالمنا المعاصر الذي يتسم بالتحولات المتسارعة على كافة الأصعدة، الأمر الذي فرض على كافة المجتمعات متقدمة ونامية أن تكثف من جهودها وتسعى لدعم أجهزتها المختلفة والنهوض بها والعمل على تطويرها وفي مقدمتها النظام التعليمي [٤].

أن نجاح عملية تطوير التعليم قبل الجامعي يتوقف على قدرة المنظومة التعليمية علي التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني الذي تخدمه ، وسبل مشاركة الأسرة في إدارة العملية التعليمية ، وتدعيم دور منظمات المجتمع المدني المختلفة ويعتبر ذلك شرطاً مهماً لتحقيق متطلبات مرحلة التعليم قبل الجامعي وطريقاً لتحقيق أهدافها،

وعليه فإن المشاركة المجتمعية هي الركيزة الأساسية لدعم وتحسين التعليم قبل الجامعي، وإكسابه القيم داخل تلك المؤسسة التربوية [٥].

إن تطوير مؤسسات التعليم قبل الجامعي يحتاج إلي مشاركة مجتمعية في إعادة صيغة السياسية التعليمية ووضع التشريعات اللازمة لتفعيل المشاركة المجتمعية على مستوى مؤسسات التعليم قبل الجامعي ، لتسهيل عملية صنع السياسة التعليمية وتحديد المهام والمسئوليات بين جميع الأطراف؛ إضافة إلى وضع آليات لقبول المشاركة وتوفير مناخ من الاحترام المتبادل بين الأطراف المشاركة، وإنشاء قاعدة بيانات واضحة ودقيقة حول التلميذ والاحتياجات التعليمية والمناهج ومساهمات المجتمع المدني، وتنمية قدرات المشاركين في مجال المشاركة المجتمعية ويتم ذلك من خلال عقد الورش التدريبية، وتشكيل فرق المشاركة المجتمعية [٦].

فالمشاركة المجتمعية استثمار طويل الأجل ، يعود بالنفع على جميع الأطراف . فضلاً عن أنها سوف تؤدى إلى تحسين جودة التعليم من خلال ما توفره من إمكانيات مادية وتمويل ، فالمشاركة المجتمعية تسعى إلى التغيير والتطوير والتحديث من خلال سياسة متواصلة متأنية ومتوائمة وسليمة القصد ومنتهجة للأسلوب العلمى وتتخذ القنوات الشرعية ، وتتخذ الأساليب العلمية في كل مرحلة ، لأنها تعبر بصدق عن المتطلبات الحقيقة وتواجه بشجاعة وموضوعية التحديات العالمية ، حيث يجب إلا يتم التغيير ليس بإردة فرد وإنما يجب أن يتم بقناعة قومية وبمشاركة فعالة من كل القوى القادرة في رسم سياسة تعليمية وفي إصلاح جذري للتعليم ، لأن إصلاح التعليم أول المحاور التى يجب أن يستهدفها مجتمع المعرفة ، وذلك من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية ، والتوجه نحو اللامركزية والارتقاء بالبنية الأساسية التعليمية ، ووضع النظم الكفيلة بقياس مدى تواؤم هذه السياسات مع متطلبات التنمية من مهارات وقدرات [٧].

حيث أصبح التوجه نحو اللامركزية في الإدارة التربوية على مستوى الإدارة المركزية والإدارات الفرعية ربما يمكن من تطوير العملية التربوية وتعزيز الإستقلال المالي والإداري للمدراس التعليم قبل الجامعي وإعطاء مديرها صلاحيات إدارية ومالية أوسع [٨].

وبذلك سار الاتجاه نحو المشاركة المجتمعية في التعليم تغييراً أو تحولاً دائماً أكثر من كونه مظهراً أو حدثاً عارضاً، وأصبح متاحاً للقطاع الخاص المشاركة في تمويل وتنظيم وإدارة التعليم (٩).

يعد انتشار نسبة عالية من درجات الوعي الثقافي والاجتماعي والسياسي بين صفوف أفراد المجتمع عاملاً على درجة كبيرة من الأهمية ليس فيما يتعلق بحجم المشاركة إلى مفردات ومجالات أكثر كانت المشاركة أكبر و فاعلية، فالمشاركة المجتمعية هي العملية التي يضطلع فيها الفرد بدور حيوي في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه.وتتنوع جهود المشاركة المجتمعية في مجال تمويل التعليم في المجتمع المصري حيث تقوم الجمعيات الأهلية والتعاونية والقطاع الخاص والأهلي والمجتمع المحلي وأولياء الأمور بدور هام في مجال إنشاء المدارس وتجديدها وتمويلها. ولكن جهد التعليم الخاص لا يتوازن مع الجهد الحكومي في التعليم حيث يتجه القطاع الخاص إلى أنواع التعليم الأقل كلفة، فاتجهت وزارة التربية والتعليم في الآونة الأخيرة إلى التوسع في مشروعات الشراكة بين المجتمع المحلي والهيئات والمنظمات الدولية في مجال التعليم مثل اليونيسيف واليونسكو والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي وهيئة المعونة الأمريكية والكندية واليابانية وغيرها وذلك تنشيطاً للمشاركة المجتمعية في مجال التعليم فظهرت مدارس المجتم ، وبرامج اصلاح التعليم بالإسكندرية ، وبرامج تحسين التعليم والمشاركة المجتمعية بالاتفاق مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، مشروع مبارك كول الذي يساهم المجتمع المحلي بدور هام في نجاح المشروع من خلال التبرع بالأراضي لإقامة المدارس وتوفير المؤسسات لتدريب الطلاب، والمشروع القومي لتعليم الفتيات (مدارس الفصل الواحد)، بالتالي نجد أن الحكومة المصرية بدأت تنظر إلى الجهود الأهلية كمصادر هامة من مصادر تمويل التعليم. وإذا نظرنا إلى الدول الرائدة في مجال المشاركة المجتمعية في التعليم مثل الصين، نجد أن من أهم مميزات التحول من المركزية إلى اللامركزية هو الإسهام بشكل كبير وفاعل في دمج النظام التربوي باقتصاد السوق الناشئ، هذا التوجه نحو اللامركزية قد أحدث ثورة حقيقية في اصلاح التعليم، فكان من الأهداف المأمول تحقيها من الإصلاح أن تكون الإدارة والتمويل لا مركزياً بالنسبة للتعليم الاجباري الأساسي (١٠).

ومن خلال العرض السابق لعناصر المشاركة المجتمعية ودورها في تطوير التعليم قبل الجامعى ، يمكن القول أن تطوير التعليم قبل الجامعى لا يمكن تحقيقها إلا

بتفعيل المشاركة المجتمعية بجميع عناصرها ، فمهما بذلت الحكومة من جهود لتطوير التعليم قبل الجامعي لن تقوى بمفردها على تطويره ، لذلك يحتاج تطوير التعليم قبل الجامعي إلى تكاتف جميع عناصر منظومة التعليم قبل الجامعي ، وكذلك المجتمع ، وجميع مؤسسات المجتمع المدنى الداعمة للتعليم.

ومن هذا المنطلق ، تسعى الدراسة الحالية إلي تحديد متطلبات تفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم قبل الجامعي في مصر للتغلب على المشكلات التى تم الأشارة إليها سلفاً .

وفيما سبق يتضح مدي أهمية المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم ، ولا يزال هناك قصور في عملية المشاركة المجتمعية في مصر مما تولدت لدي الباحثة الاحساس بمشكلة البحث .

مشكلة البحث :

لقد تزايدت دعوة مشاركة المجتمع في التعليم في الآونة الاخيرة ، خاصة في الالفية الثالثة ، على اعتبار أن هذا الموضوع على وجه الخصوص هو خط اساسي في الملفات السياسية ليس فقط على مستوى الحكومات ، ولكن ايضاً على مستوى المنظمات العالمية ، وبالرغم من كل الجهود المبذولة، إلا أن هناك الكثير من أوجه القصور في نظام التعليم ، ويتضح ذلك من سوء الخدمات التعليمية في مصر بشكل عام يعزى ذلك ، في جانب كبير منه إلى ضعف الأوضاع المؤسسية الراهنة ، والمركزية الشديدة للنظام ، وعدم كفاية الحوافز بالنسبة للمدرسين، والاستقلال الذاتى المحدود على المستوى المحلى ، ونقص المقدرة التقنية.

حيث بذلت الحكومة جهوداً عديدة في تطوير وإصلاح بنية النظام التعليمي بصفة عامة، والتعليم قبل الجامعي بصفة خاصة، إلا إن هذه الجهود مازالت غير كافية، فمازالت مؤسسات التعليم قبل الجامعي تعانى الكثير من المشكلات التى تعيقها عن تأدية دورها المنوط بها ، مما ينعكس بالسلب على تحقيق اهداف التعليم قبل الجامعي ونواتجه.

وبناءً على ذلك فإن مشكلة البحث الحالى تتحدد في التساؤلات الآتية :

١. ما الإطار الفكري للمشاركة المجتمعية (ما هيتها – وأهدافها – وأهميتها)؟
٢. ما معوقات المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم قبل الجامعي ؟
٣. ما التصور المقترح لتفعيل دور المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم قبل الجامعي ؟

أهداف البحث :

يسعى البحث الحالى لتحقيق الأهداف التالية :

١. التعرف على الإطار المفاهيمي للمشاركة المجتمعية مفهومها و أهدفها وأهميتها .
٢. التعرف على معوقات المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم قبل الجامعي
٣. وضع تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم قبل الجامعي

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلى :

الأهمية النظرية :

تعد هذه الدراسة استجابة لما أوصت به العديد من الندوات والمؤتمرات المحلية والعالمية من ضرورة الاستفادة من المتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية المعاصرة في دعم مؤسسات التعليم قبل الجامعي في مجال تفعيل دور المشاركة المجتمعية لتطوير التعليم .

الاهمية التطبيقية :

تكشف عن واقع المشاركة المجتمعية في التعليم قبل الجامعي في التعرف على معوقات المشاركة المجتمعية في مجال ودعم التعليم ،وكيفية تفعيلها لدعمها وتطويرها .

منهج البحث:

تقتضي طبيعة الدراسة استخدام المنهج الوصفي في استخلاص الإطار النظري للدراسة .

مصطلحات البحث:

المشاركة المجتمعية :

هي رغبة واستعداد المجتمع في المشاركة الفعلية في جهود تحسين التعليم وزيادة فاعلية المدرسة في تحقيق وظيفتها التربوية وزيادة اهتمام المجتمع المدني نحو ملكية

العملية التعليمية والمساهمة فيها، فالمشاركة المجتمعية هي العملية التي من خلالها تتاح الفرصة لأكبر عدد من أولياء الأمور ومؤسسات المجتمع المدني ليساهموا بالفكر والمشورة والموارد المادية والبشرية من أجل تطوير العملية التعليمية[١١].

الشراكة :

أنها أكثر من عقد بين أثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك ، تعنى تضافر جهود الحكومة مع القطاع الخاص والاهلي والقطاع الخيرى على المستوى القومي أو الإقليمي في مواجهة أى مشكلة من خلال اتصال فعال للوصول إلى أتفاق مع التعاون للوصول إلى صياغة مقبولة لهذه الشراكة سواء أكان هذا الأمر ملزماً بعقد (مشاركة رسمية) ، أو تعاون ملزم بقيام شراكة غير رسمية ، وتأتى المشاركة في الموارد وتقوية أدوار جميع الأطراف المشاركة من خلال التنسيق وصولاً إلى المشاركة الفعالة في التنفيذ الفعلى في إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطة والسياسات والأهداف والبرامج والمشروعات والانشطة [١٢].

التطوير :

عملية شاملة متكاملة لجميع جوانب التعليم قبل الجامعي (أفراد – جماعات العمل – المؤسسة نفسها) بحيث يمكنها الانتقال من الوضع القائم إلى الوضع المستهدف خلال فترة زمنية محددة وذلك في إطار كلي من الإمكانات البشرية والمادة المتاحة للمؤسسة والمناخ التنظيمي والبيئة المحيطة ، كذلك يمكنها من مواجهة متطلبات التغير بكافة أنواعها الثقافية والاقتصادية ، التكنولوجية والمعلوماتية . وهي عملية تواصل مميزة بين العاملين ورؤسائهم بهدف التوصل إلى توقعات ، وفهم لواجبات العمل الأساسية التي يتوقع من العاملين أداؤها والتعرف على كيفية المحافظة على الأداء الحالي وتحسينه وتطويره ، وكذلك تحديد العقبات التي تعترض الأداء وكيفية التغلب عليها [١٣].

التعليم قبل الجامعي:

أنه النوع من التعليم الذي يمر به كل تلميذ ذكراً كان أو أنثى بحيث يتمكن من تعلم المعارف النظرية والمهارات العلمية، وقدرات النمو الفكري والوجداني والجسمي التي تمثل قاعدة المواطنة في ثقافة حية ومتجددة [١٤].

يشير إلى مراحل التعليم المختلفة التى تتم في فتره سابقة على التحاق الافراد بالتعليم الجامعي واطلق هذا المصطلح على التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي بمختلف أنواعه [١٥]

إجرءات البحث :

اتساقاً مع منهجية البحث يسير البحث وفق المحاور التالية :

المحور الأول: الأطار الفكري للمشاركة المجتمعية .

المحور الثاني : معوقات المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم قبل الجامعي .

المحور الثالث : التصور المقترح لمتطلبات تفعيل دور المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم قبل الجامعي .

المحور الأول : الأطار الفكري للمشاركة المجتمعية :

تعتبر المشاركة المجتمعية من أهم وافضل الوسائل التي يمكن من خلالها تطوير مؤسسات التعليم قبل الجامعي ، حيث دعت الحاجة إلى المشاركة المجتمعية انعكاساً لنظامنا التعليمي ، فإن الحاجة حتمية إلى إعادة النظر نحو المشاركة المجتمعية لتطوير التعليم قبل الجامعي ، لان الواقع يؤكد على ضرورة المشاركة المجتمعية بين الأسُر والمؤسسات المجتمعية ومؤسسات التعليم قبل الجامعي . إذ تعد المشاركة المجتمعية بكافة أطرافها وأنماطها أكثر جدوى وتأثيرا في تطوير مؤسسات التعليم قبل الجامعي .

ولعل من الإسباب الرئيسية في ظهور بعض مشكلات هذه الدراسة

- عظم حجم المشكلات التعليمية والضعف الذى يعانيه التعليم الذي يحتاج إلى قوة مضادة تتفق مع حالته حتى يمكن التصدي لخ ودعمه وتطويره .
- وقوع التعليم بين فكى الرحى هما المشكلات التعليمية والتحديات الطارئة .
- عزوف أولياء الأمور ومجالس الآباء عن المشاركة الفعلية .
- ضعف كثير من مؤسسات المجتمع المدني وتنظيماته في تأدية دورها الذى أصبح خطاً تقليدياً .

ومن هذا المنطلق ، تسعي الدراسة الحالية إلى وضع تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم قبل الجامعي في مصر للتغلبي للبحث : على مشكلات التعليم .

الإطار النظرى للبحث :

أولا :المشاركة المجتمعية : مفهومها – أهميتها – أسسها ومؤسساتها .

١- مفهوم المشاركة المجتمعية .
٢- أهمية المشاركة المجتمعية .
٣- أهداف المشاركة المجتمعية .
٤- اسس ومبادئ ضمان تحقيق المشاركة المجتمعية في التعليم لأهدافها .
٥- مؤسسات المشاركة المجتمعية .

١- مفهوم المشاركة المجتمعية

يقصد بالمشاركة المجتمعية كافة الإسهامات والمبادرات والجهود التطوعية غير الملزمة سواء أكانت عينية أم مالية التى يقدمها أفراد المجتمع بكافة فئاته ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية للمساهمة في دعم التعليم وتطويره، ولمواجهة بعض قضايا التعليم ومعالجتها، وقد تتم بناء على دعوة من الجهات المسئولة كوزارة التربية والتعليم لأفراد المجتمع ومؤسساته ؛ لكى تكون المساهمات على أساس من الوعى السليم بحيث لا تتعارض مع الصالح العام للمجتمع هذا من ناحية ، وللتنسيق بين مساهمات الأطراف المشاركة من ناحية أخرى [١٦].

المشاركة المجتمعية في مجال مؤسسات التعليم تعمل علي تحقيق أهدافه، والمساهمة في تطويره والتخطيط له، وفي اتخاذ القرارات التعليمية، وتوفير الإمكانات المادية والبشرية اللازمة له، وأنها تفيد المؤسسات التعليمية بتبادل الخبرات والأفكار بين الأطراف المشاركة، وتنمية التعاون الجماعي في تنفيذ وتقويم العملية التعليمية بكافة مراحلها [١٧].

وهى المشاركة التطوعية والنظامية التي يقدمها أفراد المجتمع بكافة فئاته ومؤسساته للمساهمة في تطوير العملية التربوية بمرحلة التعليم ، وتحسين كفاءتها وتلبية متطلباتها سواء أكان ذلك بتقديم الإسهامات العينية أو المادية أو إبداء الرأي والفكر أو بالاشتراك الفعلي مع الإداريين والعاملين في صنع القرار والتنفيذ والتقييم لعناصر العملية التربوية بمؤسسات التعليم، والارتقاء بمستوى ممارسة الأنشطة والبرامج من خلال التعاون مع قوى المجتمع والبيئة المحيطة بمؤسسات التعليم [١٨].

وكذلك فهى أتفاق بين المدرسة ومؤسسات المجتمع المحلي وأطرافه الفاعلة علي تقاسم المسئولية بينهم لتحسين الأداء وتعلم وتنمية أبناء المجتمع في ضوء أهدافه واحتياجاته سواء كان هذا بشكل ملزم أو غير ذلك [١٩].

وتعرف بأنها كل العمليات والأنشطة التي تسمح للأفراد من سكان المجتمع أن يستمع إليهم وتمكنيهم من أن يكونوا جزءا من عملية صنع القرار واتخاذ الإجراءات المباشرة في قضايا التعليم ، وتجديد الاستراتيجيات الفعالة في حلها ؛ كما تعتبر المشاركة المجتمعية إستراتيجية لتحديد وتعبئة الموارد المحلية داخل المجتمع لدعم برامج التعليم ، ويجب أن تتضمن تمكين الأفراد وبناء قدراتهم الحقيقية والمستدامة ؛ للمشاركة في جميع مجالات أنشطة التعليم ، من الشروع في عملية التخطيط للتعليم وحتي عملية التنفيذ [٢٠].

ولها دور فعال في إحداث التنمية داخل المجتمع، فالمجتمع بحاجة إلى حشد الجهود، وتعبئة الموارد البشرية والمادية من أجل تنمية وتطويره في مجالاته المختلفة، وخاصة التعليم بشكل عام ومؤسسات التعليم قبل الجامعي بشكل خاص [٢١].

ولذا تعد المشاركة المجتمعية لأفراد المجتمع هي الضمان الوحيد لتطوير مؤسسات التعليم قبل الجامعي ، وكلما اتسعت دائرة المشاركة كان ذلك ضمانا للاستقرار وحل المشكلات في كافة مؤسسات المجتمع وأنظمته، ومنها المؤسسات التعليمية والتي يضع عليها المجتمع آمالا كبير للمساهمة في تنمية المجتمع وتطويره لمسايرة التطورات العالمية في كافة المجالات [٢٢].

حيث تشكل المشاركة المجتمعية إحدى مهام المدرسة الحديثة، فهي تدعو المجتمع أن يقوم بدوره تجاه مؤسسات التعليم قبل الجامعي حيث تؤدي دورها تجاه المجتمع وقد انتهت الدراسات التربوية إلي تحديد أهم المعايير في تنظيم المشاركة المجتمعية تجاه التعليم قبل الجامعي وهذه العناصر هي : المشاركة مع الأسرة، وخدمة المجتمع ، وتعبئة موارد المجتمع، والعمل التطوعي، والعلاقات العامة، والاتصال بالمجتمع، وأن هناك تطوراً واضحا في مفهوم الأداء وتقويمه الذي يرمي إلى التطوير لتحسين قدرات مؤسسات التعليم وتميزها [٢٣].

ومما سبق يتضح أنه عند انتشار نسبة عالية من درجات الوعي الثقافي والاجتماعي والسياسي بين صفوف أفراد المجتمع عاملاً على درجة كبيرة من الأهمية ليس فيما يتعلق بحجم المشاركة إلى مفردات ومجالات أكثر كانت المشاركة أكبر و فاعلية،

فالمشاركة المجتمعية هي العملية التي يضطلع فيها الفرد بدور حيوي في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه.وتتنوع جهود المشاركة المجتمعية في مجال تمويل التعليم في المجتمع المصري حيث تقوم الجمعيات الأهلية والتعاونية والقطاع الخاص والأهلي والمجتمع المحلي وأولياء الأمور بدور هام في مجال إنشاء المدارس وتجديدها وتمويلها. ولكن جهد التعليم الخاص لا يتوازن مع الجهد الحكومي في التعليم حيث يتجه القطاع الخاص إلى أنواع التعليم الأقل كلفة .

ومن التعريفات السابقة يستخلص البحث تعريفاً إجرائياً للمشاركة المجتمعية حيث أنها: عملية تطوعية غير ملزمة وتقوم على أساس منهجي، ويساهم فيها أفراد المجتمع بكافة فئاته ومؤسساته الحكومية والخاصة وكل من له علاقة بالنظام التربوي من مديرين، ومعلمين ، ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها في دعم وتطوير التعليم قبل الجامعي.

٢- أهداف المشاركة المجتمعية :

تعتبر المشاركة المجتمعية ركيزة أساسية في دعم جهود تحسين التعليم وزيادة فاعلية المؤسسات التعليمية وتمكينها من تحقيق وظيفتها التربوية ، وبالتالى من خلالها نتغلب على كثير من مشكلات التعليم ، ونقضى على الفجوة بين الموارد المتاحة ، والطموحات الهائلة التى إليها حتى نحقق التعليم للتميز والتميز للجميع . وللمشاركة المجتمعية دور أساسي فب عملية التنمية في المجتمع ، فهى إحدى الركائز الأساسية التى تقوم عليها التنمية [٢٤].

وأصبح ينظر إلى التفاعل الإيجابي بين المدرسة من ناحية ، وبين المجتمع المحلي بمؤسساته وأفراده من تاحية آخري بأنه السبيل الأنسب لتكوين الشخصية المتكاملة للطالب من جميع جوانبها العقلية ، والمهارية والوجدانية ، وفي ضوء هذه النظرة تعددت آراء الباحثين حيال ما يمكن أن تحققه المشاركة المجتمعية في التعليم من أهداف [٢٥].

وتهدف المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية والإدارية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التالية :

- تكوين الشخصية المتكاملة للتلميذ من جميع جوانبها العقلية والوجدانية والمهارية .
- إعداد مواطنين صالحين لديهم وعي بواجباتهم وحقوقهم نحو مجتمعهم .

- تنمية قيم المشاركة الإجتماعية والمسؤولية والإنتماء للوطن ، والإتجاه الإيجابى نحو المدرسة والتعليم.
- تحسين جودة المنتج التعليمى بما يتفق مع معايير الجودة الشاملة والمعايير القومية للتعليم .
- حل بعض المشكلات التي يعانى منها التلاميذ وتؤثر سلبياً على أدائهم الأكاديمي كالرسوب ، والتسرب ، وغيرها .
- توفير الدعم المالى والمادى للمدرسة وأنشطتها .
- تبادل الأفكار والخبرات بين المجتمع والمدرسة لتحقيق التطور والتنمية لكل منهما.
- زيادة معدلات الأداء للتلاميذ الموهوبين وذوى الحاجات الخاصة [٢٦] .

- تحقيق التكامل بين أفكار الأفراد لتطوير التعليم والتي يتم تنفيذها وحل بعض المشكلات التى تواجهها [٢٧].
- إمداد مؤسسات التعليم بمصادر تمويلية جديدة يمكن من خلالها التغلب على الفجوة بين الموارد المتاحة والطموحات، ولا تتمثل المساهمة بالموارد فقط، ولكن تتعدى ذلك إلى صياغة الفكر وتشكيل الثقافة المجتمعية من خلال تحقيقها لمبدأ الديمقراطية وتدعيم اللامركزية في التعليم، ومن خلالها يتحقق التعليم المتميز [٢٨].
- إضافة إلى تحسين جودة التعليم بالمدارس بما يتفق ومعايير الجودة الشاملة والمعايير القومية للتعليم في الدولة، وتعزيز الشعور بالملكية لدي أفراد المجتمع، وتغيير النظرة المجتمعية نحو التعليم، وتبادل الخبرات والأفكار بين المدارس وأفراد ومؤسسات المجتمع المدني بما يحقق التطور للمدارس والمجتمع، وإقامة جسور من التعاون الفعال بين مؤسسات التعليم ومؤسسات المجتمع وأفراده [٢٩].
- تدريب الأفراد على التعرف بأهميته المشاركة المجتمعية ، ودعوتهم لتقديم الدعم والمشورة العلمية لمؤسسات التعليم ، وإطلاع أفراد المجتمع علي مشكلات المؤسسات التعليم والعمل على حلها .
- تحقيق التعاون والتكامل بين مؤسسات التعليم قبل الجامعي ومؤسسات المجتمع المدنى ، وتأصيل قيم الانتماء والولاء للوطن وتأصيل قيم المشاركة في العمل الاجتماعي والمساهمة بإيجابية في إنجاح كافة البرامج التعليمية والثقافية

والاجتماعية والصحية والاقتصادية، والعمل بروح الفريق لرفع كفاءة المؤسسات الخدمية والإنتاجية، وتعريف المواطن بالحقوق والواجبات [٣٠].

وتشارك مجموعة من العناصر التالية في تحقيق هذه الأهداف على أساس من التعاون والتكامل ، وتحديد المسئوليات، وهذه العناصر المجتمعية هي :

- الأسرة بما تتضمنه من أولياء أمور.
- المدرسة بجميع عناصرها البشرية وغير البشرية .
- المؤسسات والمنظمات غير الحكومية .
- وسائل الإعلام بأنوعها وأشكالها المختلفة .
- رجال الأعمال ودو المعرفة والخبرة في مجال التعليم [٣١].

صور المشاركة المجتمعية

- رفع الوعى في البيئة التى تحيط بالمدرسة وتحسين الظروف البيئة ، سواء داخل المدرسة أو خارجها .
- دراسة الاشياء المستهلكة في المجتمع المحلي ، ودراسة الظواهر الاجتماعية التى يعانى فيها المجتمع المحلي ، مع تقديم الحلول .
- المشاركة في الدعم المعنوي والمادي ، والمساهمة في وضع المستويات المعيارية ، لمختلف الجوانب العملية أو التعليمية .
- العمل على دراسة سوق العمل واحتياجاته في المجتمع المحلي ، والتنسيق مع الجهات غير حكومية ، بما يضمن المساهمة الفعالة ، والخدمة المجتمعية السليمية ، والمساهمة في تقويم أداء المعلمين .

٣- أهمية المشاركة المجتمعية :

يمثل التعليم أهمية كبرى لجميع شعوب العالم لكونه الاستراتيجية القومية الاضمن للرقي الاجتماعي الساعي لبناء حضارة أو شخصية قومية مميزة تخضع لالوان شتى من التأثيرات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية .

ويرى التربويون أن أحداً لا يستطيع أن يوجه مسيرة التنمية في دول العالم الاقل تمداً إلى درجة عالية من الفاعلية إلا بمشاركة مجتمعية حقيقة ، ولذا أصبحت المشاركة المجتمعية في التعليم ضرورة ملحة من دونها لا يستطيع التعليم أن يحقق أهداف المجتمع وطموحاته ، ومن ثم فإنه يجب أن نستفيد من خدمات المجتمع المادية والبشرية

، وتقدم له ما لديه من أمكانات مادية وبشرية للمساهمة في حل المشكلات وإصلاح التعليم وتطويره .

ويتفق أكثر التربويين على أن التقاعس عن النهوض بمخرجات التعليم يترتب عليه ظهور البطالة في صفوف المتعلمين ، وانخفاض المستوى المعيشى لعدد من الأسر ، وعدم الارتباط بين تخصصات التعليم ومتطلبات سوق العمل واذا كان التعليم اكد مسئولية كل فرد ، فإن الحرص على تقوية أواصر المشاركة المجتمعية بين المدرسة والاسر وتأزر المجتمع المحلى المحيط بها ومؤسساته المختلفة أصبح ضرورة عصرية ، ضماناً لشعور المجتمع بأن المدرسة امتداد طبيعى للاسر ، وانها تسعى لتحقيق طموحات كل أفراد المجتمع .

ورغم تعدد المداخل لتحقيق الاصلاح والتطوير المدرب (مدخل الامركزية - مدخل معايير الجودة - مدخل المشاركة المجتمعية – مدخل الاصلاح المتمركز حول المدرسة) فإن مدخل المشاركة المجتمعية يقف في مقدمة تلك المداخل يعتبر من أهمها وإن لم يكن أهمها على الاطلاق من حيث كونه يشجع على اندماج المجتمع بشكل حقيقى في جهود إصلاح وتطوير والتعليم ، فهناك أدوار ومسئوليات محددة تقع على عاتق مجلس الامناء والاباء والمعلمين ، فهى تستطيع أن تمدنا بالطاقة الفاعلة التى يمكن من خلالها أن نواجه تحديات الفترة الحالية ، والقضاء على الفجوة بين الموارد المتاحة والطمزحات الهائلة التي يمكن تحقيقها ولان التعليم قيمة مجتمعية لا تحل إلا بالمشاركة المجتمعية واصلاح وتطويره مسئولية الجميع .

في ضوء ما سبق تتبين أهمية المشاركة المجتمعية كأحد المداخل الهامة في اصلاح وتطوير التعليم وفقاً لمعايير الجودة والاعتماد ، واصبح محتماً على واضعى السياسات التربوية فى أن يعيدوا النظر في دمجها كأسلوب عمل جديد في نظامنا التعليمي.

قد تشكل المشاركة المجتمعية مدخلاً مهماً لتطوير أداء المدرسة ، والمشاركة المجتمعية في التعليم من شأنها أن تسهم في توفير الوقت والجهد والمواد على المدى الطويل ، وتؤدي إلى تفعيل العلاقات بين المجتمع المدرسي والمجتمع الخارجى ، وتتحول المدارس لخدمة المجتمع والمجتمع لخدمة المدارس [٣٢] .

حيث أن عملية التطوير التنموي للمجتمع تنبع من تطوير أداء المدرسة التى هي بمثابة رأس الحربة في الطريق إلى التنمية ، ولكونها تعد للحياة ، فقد ظهرت العديد من المداخل المعاصرة لتطوير أدائها ، وبرز من بين هذه المداخل المشاركة المجتمعية في

التعليم حيث لقيت اهتماماً كبيراً في معظم الدول المتقدمة والنامية على سواء باعتبارها عاملاً مساعداً في إزالة المعوقات التى تعرق تقدم العملية التعليمية [٣٣].

وتتمثل أهمية المشاركة المجتمعية فيما يلى :

- تطوير نظام المعلومات وبيانات شاملة متكاملة لتحقيق التنسيق بين الجهات التي تعمل في مجال التعليم : من حيث الخدمات والهيئات ، والأعداد، والقوانين المنظمة حيث يفيد نظام المعلومات في تحقيق تكامل السياسات وتحقيق التعاون بين الهيئات العاملة والمشاركة في هذا المجال.
- وضع خطة قومية للتوعية الشاملة بأهمية التعليم قبل الجامعي وما تقدمة المشاركة المجتمعية في هذا المجال.
- الاهتمام بدور الإعداد والتدريب المعلمين في مختلف مؤسسات التعليم قبل الجامعي مع التأكيد على الاتفاق على الأسلوب الأمثل للقبول في العمل بتلك المؤسسات من حيث اختبارات القبول ، وسمات الشخصية والاستعداد للقيام بهذا العمل وتفعيل دور المشاركة المجتمعية من تطوير التعليم فيها [٣٤].
- الاهتمام بتطوير مبنى مؤسسات التعليم قبل الجامعي لأنه يعتبر من أهم المدخلات الهامة في العملية التربوية، وتصميم المبنى وتجهيزه وفقاً للمواصفات العالمية يعد عاملاً أساسيا في تطوير التعليم وتحقيق أهدافها [٣٥].
- الاهتمام بمناهج والأنشطة المدرسية ذلك في الإطار المنظم الذي خطط للتعلم ، ويتضمن كل ما تحتوي عليه مؤسسات التعليم قبل الجامعي من مواقف وخبرات وأنشطة وأساليب ووسائل تتجه نحو تحقيق التكامل في مظاهر نمو التلميذ المختلفة، وذلك عن طريق مساعدة المعلمين وتهيئة البيئة التربوية الملائمة لهم و الاهتمام بما تقدمه مؤسسات المجتمع المدني في تطوير هذه المؤسسات وتقديم ما يلزمها من أجل ذلك [٣٦].
- تحمل المجتمع وأولياء الأمور لمسئولية مساندة المدرسة لتحسين جودة المنتج التعليمي .
- تفهم المجتمع للمشاكل والمعوقات التى تعانى منها المدرسة ، والعمل على وضع أنسب الحلول لها حتى تؤدى المدرسة رسالتها على الوجه الكمل .
- تفهم المجتمع وأولياء الأمور للنجاحات والانجازات التى تحققها المدرسة والمساعدة على فتح ميادين جديدة للتعاون بينهم .

- توفير الدعم المادي والمعنوي لتلبية احتياجات المدرسة ، مما يساعد على انجاح العملية التعليمية [٣٧].

ويتضح مما سبق أهمية تطوير التعليم لما يحققه من استيعاب اكبر قدر من التلاميذ بإختلاف الزمان والمكان وكذلك لحل مشكلة الإزدحام والتكدس في الفصول الدراسية وتوفير فرص التكافؤ التعليمي بين التلاميذ

١- أسس ومبادئ ضمان تحقيق المشاركة المجتمعية في التعليم لأهدافها :

لكى نضمن تحقيق المشاركة المجتمعية في التعليم لأهدافها في التعليم بكفاءة ، سواء على المستوى المؤسسي أو الفردي هناك بعضاً من الأسس والمبادئ التى يجب انتهاجها ، ولكى تحقق المشاركة المجتمعية في التعليم أهدافها وبكفاءة عالية يجب الاهتمام ومراعاة الأسس والمبادئ الآتية :

- تعديل القوانين والقرارات التى تعوق تفعيل المشاركة المجتمعية ، ومنح فرصة المشاركة لمؤسسات المجتمع وأفراده لخدمة التعليم وجودة .
- تبنى وزارة التربية والتعليم لسياسة اللامركزية في إدارة التعليم ، فتتمكن كل إدارة تعليمية ومدرسية من تحقيق التفاعل الايجابى مع مجتمعها وبيئتها المحلية المحيطة ، خاصة وأن لكل مجتمع وبيئة محلية خصوصياته وإمكاناتها .
- الإيمان بأن الإصلاح التعليمى بحاجة إلى الدعم المتطور وارتباط المعنيين في هذه العملية الديناميكية ، مما يتطلب الفهم الراسخ لأهمية تزايد التعاون والمشاركة الإيجابية للتغلب على معوقات الإصلاح والتطوير [٣٨].

٢- آليات المشاركة المجتمعية في تطوير مؤسسات التعليم قبل الجامعي :

إن المشاركة المجتمعية في التعليم تنطوي على عملية إعادة الهيلكة التعليمية بين المستويات الإدارية في وزارة التربية والتعليم ، وبالإضافة إلى ابتكار الأشكال التنظيمة التى تربط بين وزارة التربية والتعليم من جهة وبين الجهات الحكومية الأخرى المعنية بشئون التنمية الاجتماعية على مستوى المحافظات من الجهة الأخرى ، وبهذا الشكل يتوافق محور المشاركة المجتمعية مع أسلوب اللامركزية ودعم المنظمات الحكومية والأهلية للإدارات التعليمية [٣٩].

تتمثل آليات المشاركة المجتمعية في تطوير مؤسسات التعليم في الأسرة ومجالس الآباء والمعلمين ومؤسسات المجتمع المدني والتي تتمثل في الجمعيات الأهلية وغيرها من المؤسسات التي تقدم الدعم سواء كان دعما ماديا أو فكريا للنظام التعليمي بها .

أ- مشاركة الآباء والأمهات في التواصل مع المدرسة

هناك مشاركة فعالة بين إدارة مؤسسات التعليم قبل الجامعي والمعلمين من جانب وبين أولياء الأمور من جانب آخر، فالمشاركة تقوم على أساس أن إدارة مؤسسات التعليم قبل الجامعي والمعلمين هما خبيران في عملية التعليم والتعلم وأولياء الأمور خبراء في معرفة اولدهم وحاجاتهم وقدراتهم ومن هنا تأتي المشاركة . وتقوم على الاحترام المتبادل بين كل من إدارة المدرسة والمعلمين وأولياء الأمور وذلك من خلال استماع كل طرف من الأطراف إلى وجهات نظر الطرف الآخر والعمل على تنفيذ المتطلبات والمهام لدور كلاً منهم قدر المستطاع [٤٠].

وتعتبر مشاركة الأسرة من هامة للغاية خاصة أن الأسرة هي المؤسسة التربوية ذات العلاقة الخاصة بالمدرسة ، و أن مشاركة الآباء والأمهات ضرورة هامة من تواجدها نظرا لما تقوم به من دعم العملية التربوية ومساعدتها في تحقيق أهدافها، وفي تحقيق النمو المتكامل. لإبنائهم، وبذلك كان لابد من تفعيل دور مشاركة الآباء والأمهات والأبناء ويمكن أن تتم هذه المشاركة من خلال :

- أن تقوم المدرسة برفع مستوى وعى أولياء الأمور بأهمية التعليم ، ودور المدرسة في تكوين شخصيات أبنائهم وبناء مستقبلهم الأكاديمي والمهنى .
- تنظيم ندوات ومؤتمرات يتم تنفيذها بالمدرسة أو خارجها ، ويشارك فيها العلماء والمثقفون من أبناء المجتمع المحلي أو الزائرين من خارجه.
- تفعيل مجالس الآباء والمعلمين ، ومجالس الأمناء والإستفادة من رؤيتها نحو التعليم من حيث الواقع والمستقبل ، مع ضرورة أخذها في الإعتبار عند محاولة تحسين التعليم أو تطويره ، ويتحقق ذلك من خلال الإجتماعات الدورية المنظمة والهادفة والموضوعية .
- التعاون بين إدارة المدرسة وأولياء أمور بعض الأسر ذات المستوى الإقتصادي الإجتماعي المرتفع لعمل برامج يتم خلالها إستضافة هذه الأسر لبعض التلاميذ للفقراء خلال إجازة نهاية الإسبوع أو الإجازات الرسمية للترفية عنهم ورفع جزء من المعاناة النفسية بينهم [٤١].
- تشجيع الالتزام المشترك بين الآباء والأمهات والمدرسة للعمل من أجل تحقيق الأهداف المنشودة للتعليم .

- التعاون المثمر بين المعلمين والآباء والأمهات في حل المشكلات الخاصة بأبنائهم مثل : الانطواء والخجل، والنشاط المفرط، والتسلط على زملائهم، والتدليل الزائد .....وغيرها [٤٢].

ب- مجالس الأمناء والأباء والمعلمين :

مجالس الآباء والمعلمين تعرف بأنها جمعية تضم كل من المعلمين وآباء التلاميذ بهدف تنمية أشكال التعاون والتفاهم التي من شأنها جعل تربية التلميذ عملية مشتركة بين المنزل والمدرسة. حيث تؤدى هذه المجالس دوراً حيوياً في معالجة السلوكيات السلبية في المدرسة ، وإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها، وتمثل هذه المجالس حلقة الوصل بين مؤسسات التعليم من الحلقة الأولى من التعليم قبل الجامعي والمجتمع الخارجي من خلال ما تقدمه من محاضرات وبرامج توعوية، كما تساعد علي تطويرها وصنع سياستها وتحديد الإجراءات المتعلقة بالإدارة وخططها، حيث تشارك في صنع السياسة التعليمية، ويشارك في صنع معايير الأداء والتقييم ووضع نماذج هيكلتها وإبداء الرأي في العاملين بها، وتقييم العملية التعليمية بها [٤٣].

هو مجلس استشاري يؤدي دور الوسيط بين المدرسة ، والشركاء من المجتمع المدني، ويعد بديلا لمجالس الآباء والمعلمين [٤٤].

أهم اختصاصات مجالس الأمناء والآباء والمعلمين تتمثل فيما يلى :

- توفير احتياجات المدرسة الأبتدائية من البرامج التدريبية والعمل على دعمها المادى والمعنوى.
- جمع التبرعات اللازمة لتطوير مؤسسات التعليم قبل الجامعي ، وإيداعها في حساب المجلس لاستخدمها في المتطلبات التطويرية بها .
- المساهمة في تقويم سلوك التلاميذ ، ودعم الأنشطة التعليمية اللازمة لذلك [٤٥].

ج - مؤسسات المجتمع المدني وتطوير التعليم قبل الجامعي :

حيث تزايد الاهتمام بالمجتمع المدني، وذلك للتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي ترتب عليها تغيير النظرة الموجهة إلى المجتمع المدني في كونه قطاعا يقدم الخدمات الإنسانية إلى قطاع أساسي وشريك للدولة والقطاع الخاص في تحقيق التنمية التي تعمل علي النهوض بالمجتمعات، مما أدى إلى تعظيم دور المجتمع المدني ومكوناته علي الأصعدة العالمية والمحلية [٤٦].

واستجابة لهذه التطورات العالمية المتلاحقة والمستجدات، تعاظمت أدوار مؤسسات المجتمع المدني، وظهرت الدعوات إلي ضرورة إشراك هذه المؤسسات في الإصلاح التعليمي التي تحتاج إليه الأنظمة التعليمية (٤٧).

تقوم مؤسسات المجتمع المدني على الفعل الإداري الحر والتطوعية والتنظيمات ويربطه بمفاهيم أخرى حيث مفهوم المشاركة ومفهوم الديمقراطية وهي من المفاهيم الحديثة المرتبطة بمفهوم المجتمع المدني لوجود علاقة وثيقة بين الديمقراطية ونشأة المجتمع المدني وتطور مفهومه وكذلك المشاركة كمفهوم يوضح اتساع وتطور دور مؤسسات المجتمع المدني(٤٨).

أن مؤسسات المجتمع المدني تشتمل على كافة الأفراد والمؤسسات والجهات التي يمكن أن تساهم في توفير برنامج أو خدمة أو مصدر يساعد في تحسين جودة العملية التعليمية بالمؤسسات التعليمية ، وتضم مجموعة واسعة من المنظمات التطوعية في المجتمع كالنقابات المهنية، العمالية، الجمعيات الأهلية، وغيرها من المؤسسات التي يمكن أن تدعم العملية التعليمية (٤٩).

وتهدف مؤسسات المجتمع المدني إلى إقامة علاقات وثيقة مع المدرسة في إطار الشراكة المجتمعية لتحقيق الأهداف التالية :

- تعليم التلاميذ ليصبحوا قوة منتجة في المجتمع .
- تحمل مسئولية مساعدة المعلمين على تحسين جودة الانتاج التعليمي (٥٠).
- تفهم المجتمع للمشاكل والمعوقات التى يعانى منها التعليم وتقدير حجم الإنجازات والنجاحات .
- خلق شعور عام بأن المدارس تؤدى المهمة المنوط بها في خدمة المجتمع .
- أن تسهم مؤسسات المجتمع المدني بما تملكه من كوادر وطاقات وإمكانات قادرة بالتعاون مع الدولة على أن تساهم بفاعلية في إصلاح التعليم المصري والارتقاء به وممكوناته فكرا (٥١).

وبناءً على ذلك تعد مشاركة مؤسسات المجتمع المدني أحد المتطلبات الأساسية لتطوير مؤسسات التعليم قبل الجامعي ، وذلك بعد زيادة الطلب علي التعليم قبل الجامعي ، وزيادة عدد التلاميذ وزيادة الكثافة في الفصول، وزيادة عدد التلاميذ المستحقين للرعاية في هذه المرحلة مع عجز الحكومة علي استيعاب هذه الأعداد الكبيرة

من التلاميذ، ما يدعو إلى ضرورة تضافر الجهود بين مؤسسات المجتمع المدني لتوفير الرعاية للتلاميذ في مرحلة التعليم قبل الجامعي وتطويرها.

وتعد الجمعيات الأهلية والخيرية من أهم الأوعية التنظيمية للعمل الأهلي والتي تسعي إلي توفير الرعاية اليومية بأقل تكلفة وخاصة للأسُر محدودة الدخل وكذا الأمهات العاملات وزيادة الخدمات في مجال الصحة والتغذية والخدمات التعليمية، وحماية الحقوق الاجتماعية بما يكفل لهم توفير بيئة مواتية تمكنهم من المشاركة المجتمعية في جهود التنمية الشاملة، وتعمل الحكومة في الوقت الحالي على محاولة تدعيم دور الجمعيات الأهلية (٥٢).

ويجب أن تقف الجهود الأهلية جنبا إلى جنب مع الجهود الحكومية للعمل على الارتقاء بمستوي التعليم؛ الأمر الذي يتطلب مشاركة فاعلة من قبل الجمعيات الأهلية؛ لتقديم خدمات تعليمية ذات مستوي عال للتعليم بصفة عامة وللتعليم الأبتدائي بصفة خاصة من أجل تطوير مؤسسات التعليم قبل الجامعي حيث تعتبر من أداة من أدوات المشاركة المجتمعية .(٥٣).

وقد إشارت عديد من الدراسات إلي أن أبرز ما تؤديه هذه الجمعيات من أدوار في مجال التعليم فيما يلي:

- دعم مؤسسات التعليم ورفع الكفاءة التعليمية داخلها؛ من خلال عمليات الإصلاح، والترميم، والإمداد بالتجهيزات اللازمة لمؤسسات التعليم الأبتدائى لتطوير أدائها.
- تقديم البرامج التدريبية اللازمة لرفع كفاءة المعلمين في مجالات اللغات، والكمبيوتر، والارتقاء بمستوى الأنشطة التعليمية، والثقافية والترفيهية للتلاميذ لتطوير الأداء (٥٤).
- تسعي الجمعيات الأهلية للتغلب على المعوقات أمام التلاميذ المهمشين والفقراء للالتحاق بمؤسسات التعليم قبل الجامعي .
- الجمعيات الأهلية على الرغم من التحديات التي تقبلها الجمعيات الأهلية، إلا أنه لا يزال يوجد مجال لتحسين فاعلية ونوعية الخدمات التي تقدمها للعناية بالمدارس ، وذلك من خلال إدخال أساليب جديدة ومتطورة ومتكاملة تزيد من فعالية هذه المنظمات وتوصيل خدماتها لقطاعات أكبر من المجتمع وخاصة القطاعات المهمشة والأكثر حرمانا (٥٥).

د- الأحزاب السياسية وتطوير التعليم قبل الجامعي:

تتمثل أهم ملامح مشاركة الأحزاب السياسية في العملية التعليمية فيما يلي:

- نشر ثقافة التطوع، ومفاهيم المسئولية المجتمعية للأفراد؛ إما من خلال مناهج المؤسسات التعليمية، أو البرامج التي تبنتها وسائل الإعلام، وأيضا من خلال تكريم النماذج البارزة في العمل التطوعي.
- إنشاء قاعدة بيانات عن الجهات المانحة والمحلية، والدولية، وإمكاناتها، وما يمكن أن تقدمه من منح، وقروض ميسرة للعملية التعليمية.
- دراسة إصدار قانون ينظم عملية المشاركة التطوعية، ويفعل دور كافة مؤسسات المجتمع في دعم العملية التعليمية [٥٦].

هـ - مشاركة رجال الأعمال والمؤسسات التجارية في تطوير التعليم الجامعي :

إن مشاركة رجال الأعمال والمؤسسات التجارية والشركات من المبادئ التنموية التي يدعو إليها كثيرون ففي الوقت الحاضر، وخاصة مع تقلص دور الحكومة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح للقطاع الخاص دورا هاما في المشاركة الجادة لإحداث التنمية، كما تجاوزت المسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال والمؤسسات التجارية في الدول الكبرى صفة العطاء العشوائي غير المنظم وغير المحدد الهدف، وأصبحت مشاركة تلك الشركات والمؤسسات جزءا لا يتجزأ من نشاطات هذه المؤسسات، ومع ترسيخ وانتشار مفهوم المشاركة أصبح من الصعب على هذه المؤسسات التغاضي عن إحساسها بالمسئولية المجتمعية، وإنما أصبحت واقعاً وأمرًا ضرورياً لكسب احترام المجتمع وبالتالي ضمان النجاح والإقبال من الجماهير [٥٧].

وتنبع أهمية مشاركة رجال الأعمال في العملية التعليمية من أن هذه الشراكة تعمل على ربط التعليم بسوق العمل المحلي عن طريق تحديد الكفايات التي يتطلبها سوق العمل، مما يؤدي إلى تقوية الجانب التعليمي المتعلق بالمهارات الأكاديمية بغرض إخراج منتج تعليمي متميز وإحداث انسيابية بين المدارس وسوق العمل [٥٨].

ويتضح من ذلك ضرورة تعزيز التعاون بين المؤسسات التربوية، المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الموجودة بالمجتمع بمعنى أن تصبح المؤسسات التعليمية مفتوحة على مجتمعاتها المحيطة، ومتفاعلة معها تفاعلا إيجابيا [٥٩].

وفي ضوء السياسة التعليمية التي تنتهجها الوزارة تجاه تطوير التعليم قبل الجامعي ، تدعو الوزارة وتدعم الاتجاه نحو إتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص ورجال الأعمال

للمشاركة في التنمية المجتمعية والجهود الذاتية من خلال مساهمتهم في إنشاء المدارس المتطورة لزيادة فرص القبول أمام مشاركة رجال الأعمال في العملية التعليمية أحد أهم سمات العالم المعاصر نظرا لتعدد المتغيرات على الساحة العالمية من ناحية وأهمها العولمة ومن ناحية أخرى نظرا لتزايد الطلب على التعليم وارتفاع عدد التلاميذ في المراحل التعليمية وانخفاض إنفاق الحكومات على التعليم (٦٠).

وقد بدأت الحكومة بالفعل في التخطيط من أجل تحقيق المشاركة المجتمعية في ظل تزايد المتغيرات الثقافية بمشاركة المجتمع المدنى في دعم الثقافة ؛ فصدر القرار رقم ٣٣٤ لسنة ٢٠٠٦م والذى يهدف لتطوير مشاركة الأمناء والآباء والمعلمين بالعمل على إنشاء مجلس في كل مدرسة يضم بجانب الآباء والمعلمين أفراد من المجتمع المدنى المهتمين بالعملية التعليمية (٦١). ثم صدر القانون رقم ٨٢لعام ٢٠٠٦م والذى جاء في مادة الثالثة صياغات تعمل على إيجاد العديد من جوانب التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدنى ، والمؤسسات التعليمية بما يكفل الوصول لمنظومة متكاملة من المعايير ووضع قواعد للتطوير وآليات لقياس الأداء إسترشاداً بالمعايير الدولية وبما لا يتعارض مع هوية الأمة (٦٢).

وسوف يتم عرض واقع المشاركة المجتمعية في التعليم قبل الجامعى من خلال الدراسات والادبيات الآتية للوقوف على درجة ونسبة المشاركة المجتمعية في المدارس التعليمية .

المحور الثاني : معوقات المشاركة المجتمعية بالتعليم قبل الجامعي :

حظيت المشاركة المجتمعية باهتمام كبير من الباحثين في معظم دول العالم المتقدم منها والنامي ، وذلك لصلتها المباشرة بعملية تطوير التعليم قبل الجامعي فالحديث عن تطوير التعليم قبل الجامعي لا يمكن أن يتم بمعزل عن المشاركة المجتمعية التى يفترض أن يدفعها حب العمل من أجل المصلحة العامة ، وتأتى صورها بالمشاركة بالمال والجهد والوقت ، وكذلك المشاركة بالرأى والمشورة وغيرها .

ونتيجة لجوانب القصور وضعف المشاركة المجتمعية في التعليم جاءت العديد من الدراسات بتوصيات من أجل تفعيل المشاركة المجتمعية من أجل تطوير التعليم قبل الجامعي خاصة في ضعف الموارد المالية الحكومية والتوصية بالتحول من فكرة التعليم مسئولية الحكومة إلى فكرة قومية التعليم ، وضرورة مساهمة جميع القطاعات ومن بينها القطاع الخاص في تطوير التعليم وتحسين جودة وتشجيع القطاع الخاص على

توظيف امكانياته في تمويل التعليم وتشجيع المبادرات الفردية والعمل التطوعي الهادف الذي يضمن المشاركة الفاعلة المنظمة .

كما يوصي التقرير العالمي لرصد التعليم (المساءلة في مجال التعليم : الوفاء بتعهدتنا) ٢٠١٧/٨م. (بالمشاركة الفاعلة للأطراف الفاعلة المعنية بالنظم التعليمية). ينبغي على الحكومات أن تهئ حيزاً من أجل مشاركة هادفة وتمثيليه لجميع الأطراف المعنية في سبيل بناء وترسيخ الثقة والفهم المشترك لمسئوليات كل منها في مشاركة جميع الأطراف الفاعلة في مجال التعليم ويشمل ذلك جميع المستويات والادارات الحكومية والسلطات التشريعية والقضائية والمؤسسات المستقلة والمدارس والمعلمين وأولياء الأمور والطلاب والمجتمع المدني ونقابات المعلمين والقطاع الخاص والمنظمات الدولية [٦٣].

لذا أصبح من الضرورى أن تكون للمشاركة المجتمعية دور فاعل في حل مشكلات التعليم وتحسين جودة وتنمية المجتمع خاصة في ظل عجز الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها المادية والبشرية تجاه التعليم .

كما اشارت العديد من الدراسات إلي ضعف فاعلية دور المشاركة المجتمعية في تحسين جودة التعليم قبل الجامعي . حيث لم تقم المشاركة المجتمعية بالدور المتوقع منها في دعم وتمويل التعليم قبل الجامعي بالشكل والمستوى المطلوبين الأمر الذي يؤكد على ضرورة البحث والتقصي لتحديد أهم المعوقات التى تحد من المشاركة المجتمعية ، ووسائل تدعيمها حتى تصبح أكثر فاعلية في مقابلة الاحتياجات التعليمية .

وقد اهتمت العديد من الدراسات والادبيات تحليل واقع المشاركة المجتمعية في التعليم قبل الجامعي.

حيث تشير أحدي الدراسات عن واقع المشاركة المجتمعية

أن هناك معوقات تعوق دور المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم قبل الجامعي ومنها ما يلى : قلة المعلومات المتوفرة عن المدرسة لدى أعضاء المجتمع الدني ، وضعف ثقافة العمل الاجتماعي ، وعدم وضوح رسالة التعليم قبل الجامعي عند معظم القيادات والمؤسسات الاقتصادية ، واعتبار الاهتمام بمرحلة التعليم قبل الجامعي نوعاً من الترف وليست ضرورة ، وانخفاض المردود من المشاركة المجتمعية [٦٤].

وأكدت أحدى الدراسات عن واقع المشاركة المجتمعية

أن هناك ضعف وقصور في المشاركة المجتمعية ويوجد الكثير من المعوقات تحول دون تفعيل المشاركة المجتمعية ومن أهمها ما يلى : قلة الوعي بثقافة المشاركة المجتمعية في مجال التعليم ، والكثافية الطلابية ، قلة وجود ثقافية المسئولية الاجتماعية لدي رجال الأعمال ، قلة عدد الشركات التى تتبنى المسئولية الاجتماعية فضلاً أن عدد كبير من يجهلون تماماً هذا المفهوم ، القطاع الخاص ليس لديه قناعة بالمشاركة المجتمعية نظراً لتكلفتها المالية ، ولكونها لا تفيد من الناحية الربحية ، وضعف المستوى المهنى للمعلمين ، وقلة المتابعة والتقويم المستمر للأداء للتعليم قبل الجامعي (٦٥).

وأكدت أحدى الدراسات عن واقع المشاركة المجتمعية

تؤكد على وجود مجموعة من الصعوبات التى تحول دون قيام المشاركة المجتمعية بدورها في تطوير التعليم قبل الجامعي ومنها ما يلى : قلة توافر مصادر تمويلية ، وقصور المجهودات الرسمية وضعفها عن الابقاء بالالتزامات اللازمة ، الإدارات المدرسية تحصر تعاملها في نطاق عملها مع مجلس الاباء فقط وتهمل دور منظمات المجتمع الأخرى في دعم العملية التعليمية وتطويرها ، تقيد صلاحيات مجالس الأباء واللوائح ، غياب ثقافة العطاء وتنمية المجتمع ، معظم جهود رجال الأعمال تنحصر في أعمال خيرية مرتبطة بإطعام الفقراء أو توفير ملابس أو خدمات لهم دون التطرق إلى مشروعات تنموية تغير المستوى المعيشي بشكل جذري ومستدام وضعف تمويل التعليم وبناء مدارس الفصل الواحد وتجهيزها (٦٦).

وأكدت أحدى الدراسات عن واقع المشاركة المجتمعية

تؤكد على وجود مجموعة من المشكلات والمعوقات تؤثر على قيام المشاركة المجتمعية بدورها في تطوير التعليم قبل الجامعى ومنها ما يلى : قلة اهتمام الإدارة بنشر ثقافة المشاركة المجتمعية في العمل ، ومقاومة التغيير في كيفية تقديم الخدمات التعليمية ، وضعف ثقافة العمل الجماعي والتطوعي ،وضعف التقويم المستمر لأداء المعلمين في العمل ، وقلة استيعاب المعلمين لمفهوم المشاركة المجتمعية ، وانخفاض مستوى الخدمة التعليمية بسبب زيادة كثافة الفصول ، وعدم كفاية هيئة التدريس بالنسبة للفصول وأعداد الطلاب ، وعجز نظام التعليم عن تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم كماً ونوعاً من ناحية واحتياجات سوق العمل من ناحية أخرى، وضعف تمويل التعليم

والعمل التطوعي الذي يضمن المشاركة المجتمعية الفاعلة والمنظمة ، وضعف تسويق فكرة المشاركة بالأسلوب المناسب، وعدم توضيح أهمية دور مؤسسات المجتمع في تقديم المعرفة العلمية ، قلة اقبال مؤسسات المجتمع المدني للمشاركة لأنها تري في ذلك تكلفة عليها وإهداراً للمال والوقت والجهد في أشياء لا تعود عليها بمكاسب مجزية [٦٧].

وأكدت أحدى الدراسات عن واقع المشاركة المجتمعية

حيث أوضحت الدراسة أن هناك قصور في دور المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم قبل الجامعي . ومنها ما يلى : هناك قصور في جانب التعاون بين المدرسة والمجتمع ، وأهمال المشاركة المجتمعية بالمدارس الحكومية ، تردد مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة لكونها لا تلمس وجود علاقة تبادلية بين مشاركتها في المشروعات العلمية، وما تجنيه في النهاية من مكتسبات مالية أو أدبية ، وجود مجموعة من المعوقات الإدارية والتنظيمة التى تعرقل المشاركة المجتمعية في مسيرتها لتطوير التعليم قبل الجامعي ، ضعف مستوى الأداء المهنى للمعلمين ، وضعف مستوي برامج تنمية قدرات المعلمين ، ونقص في مستوى الكفاءات ، وضعف الاهتمام بالجانب المادي للمعلمين [٦٨].

وقد توصلت نتائج أحدى الدراسات إلي مجموعة من النتائج تشير إلى واقع المشاركة المجتمعية في التعليم قبل الجامعي :

وجود ضعف في دور المشاركة المجتمعية ومنها ما يلى : ضعف القطاع الخاص والمجتمع المدني في استثمارات التعليم قبل الجامعي وأن إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر ضعيفاً ، وبالتالي فإن تمويل التعليم قبل الجامعي مازال معتمداً على مصدر أساسي للتمويل . علي عكس البلدان المتقدمة حيث يلعب التمويل الخاص دوراً هاماً ومن العوامل التى تساعد على ذلك ارتفاع مستوي المعبشة مما يمكن الكثيرين من تغطية تعليم أبنائهم وأزدياد دور المؤسستت الصناعية والمالية وغيرها في تمويل التعليم بفضل ما تحققه م أرباح وما تجصل علية من حوافز واعفاءات بسبب مشاركتها في تقديم الخدمات الاجتماعية [٦٩]. مما يشير إلى ضعف دور المشاركة المجتمعية في التعليم وضرورة تفعيل دورها لتطوير التعليم قبل الجامعي . فكان لابد من تفعيل دور المشاركة المجتمعية لمعرفة قضايا التعليم التى يمكن للمشاركة المجتمعية الإسهام في معالجتها .

ونستخلص أن واقع المشاركة المجتمعية في التعليم قبل الجامعي فيما يلى :

١. غياب الوعي بإهمية المشاركة المجتمعية في التعليم .
٢. عزوف أولياء الأمور ومجالس الآباء عن المشاركة الفعالة .
٣. ضعف كثير من مؤسسات المجتمع المدني وتنطيماته (رجال الأعمال – الجمعيات الخيرية) في تأدية دورها الذى أصبح خطاً تقليدياً لا يمثل أي عنصر قوة ضاغطة في تفعيل دور المؤسسات التربوية .
٤. ضعف التمويل للتعليم قبل الجامعى .
٥. ضعف مشاركة أعضاء ومجلس الأمناء في تطوير التعليم ودعمها مادياً ومعنوياً.
٦. قلة الاهتمام بوضع خطط استراتيجية مستقبلية لجميع مدارس التعليم قبل الجامعى ، وقلة الاهتمام بجودة هذا التعليم والتخطيط له بمشاركة مجالس الأمناء والمجتمع المنى .
٧. ضعف دور المشاركة المجتمعية في الإشراف والرقابة على جودة التعليم .
٨. قلة اهتمام الإدارة المدرسية المشاركة في التطوير والتحديث والميل إلى السلبية خوفاً من تحمل المسئولية ومواجهة السلطات العليا .
٩. قلة تشجيع المبادرات الفردية والعمل التطوعي الهادف الذى يضمن المشاركة الفاعلة والمنظمة .
١٠. ضعف تفعيل كافة المنظمات والمؤسسات الاجتماعية لتطوير التعليم .
١١. قلة تواجد وطرح الآليات لإحداث المشاركة المجتمعية لتطوير المؤسسات التعليمية .
١٢. قلة إعطاء الصلاحية الكافية لمجالس الأمناء للقيام بدورها الحقيقي في عملية التطوير والإصلاح المدرسي وتقديم الحلول والمقترحات .
١٣. قلة التنوع في أساليب الاتصال بين المدرسة والمجتمع ، وتوظيف التقنيات الحديثة لدعم المشاركة الفاعلة بين المدرسة والأسرة عن طريق البرامج والأنشطة الخدمية .
١٤. قلة وجود خطة استراتيجية لتمويل التعليم قبل الجامعى .
١٥. قلة قيام النظام التربوى بغرس مفهوم التعليم مسئولية الجميع ، وأن الأمر يتطلب عدم انفراد طرف دون الآخر كونه عمل تكاملي يتم في شكل آلية تضامن مشاركة الجميع في تحمل المسؤولية .

١٦. قلة تشجيع القطاع الخاص على توظيف إمكاناته في تمويل التعليم ، مما يساعده على القيام بواجباته الاجتماعية اتجاه المساهمة في تطوير التعليم قبل الجامعى خاصة في ظل التحديات المحلية والعالمية التى تواجه المجتمع .

١٧. تأخر دور المنظمات فيما يتعلق بالمشاركة المجتمعية ، وتأخر دورها فيما يتعلق بالمدارس ولا تسهم في تطوير التعليم .

١٨. ضعف ثقافة العمل الاجتماعي ، وقلة وضوح رسالة التعليم عند معظم القيادات المجتمعية والمؤسسات الاقتصادية .

١٩. انخفاض المردود من المشاركة مقارنة بتكلفته .

٢٠. قلة الوعي بثقافة المشاركة المجتمعية في مجال التعليم، والكثافة الطلابية.

٢١. وجود قصةر في جانب التعاون بين المدرسة والمجتمع، وأهمال المشاركة المجتمعية بالمدارس الحكومية .

٢٢. قلة توافر الوعي اللازم لدى أولياء الأمور بالمشاركة في التعليم .

وفيما يلي نسرد المعوقات والحلول للمشاركة المجتمعية الفعالة في حلّ مشكلات التعليم:

١ - ثقافة المجتمع: غياب مفهوم المشاركة المجتمعية

والحلّ يمكن أن يكون عبر :

– توعية المجتمع عبر الإعلام لدعم العملية التعليمية.

– أن يقوم التعليم العالي بدوره في توعية المجتمع.

– قيام المؤسّسات الأهلية والمحلية بتنظيم ندوات لتوعية المجتمع.

– إشراك المجتمع في وضع وتنفيذ خطّة التعليم.

– فتح قنوات تواصل فعالة بين الوزارة والمهتمّين والقائمين على التعليم.

٢ - عدم وضوح اللوائح والقوانين التي تنظم التعاون بين المؤسّسات التعليمية ومؤسّسات المجتمع

لتجنّب ذلك، نقترح:

– تفعيل وسنّ القوانين التي تسهّل التعاون المشترك بين مؤسّسات المجتمع.

– توفير الآلية التي تحقّق تيسير المشاركة المجتمعية عن طريق تسهيل الإجراءات واختصار الوقت والجهد.

– تطبيق نظام اللّامركزية في اتخاذ القرارات لدى المؤسّسات التعليمية.

– أن تضع وزارة التربية والتعليم خطّة لتفعيل وسائل الاتصال بين مؤسّسات المجتمع.

٣ - عدم قيام المسؤولين بوضع بروتكول للتعاون بين الهيئات التعليمية والوزارات الحكومية

و هذه بعض المجالات التي يمكن أن تساهم فيها كل وزارة:

– وزارة التعليم العالي في مجال (تدريب المعلمين – الأنشطة الطلابية – التدريب العملي – في مجال البحث العلمي).

– وزارة الشباب والرياضة في مجال (الأنشطة الرياضية – الرحلات – الكشافة).

– وزارة الصحة في مجال (التوعية الصحية – التغذية – مواجهة الأزمات والكوارث – الإسعافات الأولية – دعم الوحدات الطبية بالمدارس).

– وزارة الثقافة في مجال (الأنشطة الثقافية – الأنشطة الفنية – تقديم الدعم للمكتبة المدرسية).

– وزارة البيئة في مجال (التوعية البيئية – تهييء البيئة المحلية – تحقيق المعايير البيئية للمدرسة والبيئة المحيطة).

– وزارة الفلاحة في مجال (تدريب المعلم المختص – تشجير وتزيين المؤسسات التعليمية - مساعدة المدارس في تقديم المنتجات الزراعية).

– وزارة الصناعة في مجال (تدريب المعلم المختص – تدريب المتعلم – رعاية الموهوبين – توفير الوسائل والأدوات التعليمية – إنتاج وتوفير المستلزمات الدراسية والمدرسية بأسعار مخفضة - مساعدة المدارس في إنتاج الصناعات الصغيرة واليدوية).

– وزارة الإسكان في مجال (تدريب المعلم والمتعلم الفني – التعاون مع هيئة الأبنية التعليمية).

٤ - تقلّص دور الأسرة في مساندة التعليم

وللتغلّب على ذلك يجب:

– توعية الأسر الفقيرة بأهمية التعليم وتقديم الدعم المادي والمعنوي لرعاية أبنائهم.

– توجيه الأسر الثرية لدعم الأيتام والأسر الفقيرة والمؤسّسات التعليمية.

– المشاركة في مجلس الآباء والأمناء لتحقيق أهداف المدرسة والمجتمع المحلّي.

– توعية أولياء الأمور لأبنائهم بأهمية التعليم وضرورة احترام القائمين على العملية التعليمية.

– متابعة الأبناء ودعمهم خلال مراحل التعليم.

– توعية الأبناء بالقيم التربوية والتعليمية للمجتمع.

٥ - غياب دور مؤسسات المجتمع المدني

و لتفادي ذلك يجب الحرص على:

– أن تشارك مؤسسات المجتمع المدني في توعية المجتمع بأهمية المشاركة في دعم وتطوير التعليم.

– أن تساعد المؤسسات الأهلية و غير ربحية في تقديم برامج مجانية أو باشتراكات رمزية لدعم كل من المعلّم والمتعلّم والقيادات التعليمية.

– أن تنظم النقابات والنوادي الاجتماعية ندوات ومؤتمرات لتقديم الدعم والمقترحات للمشاركة في حلّ مشكلات التعليم.

– أن تقدم المصانع والشركات فرص حقيقية لتدريب المتعلّمين.

– أن تدعم المصانع والشركات المحلية الأنشطة الثقافية والرياضية للمدارس.

– المساعدة في إنتاج وتوفير الوسائل التعليمية والبرامج التعليمية وأدوات الأنشطة التعليمية.

٦ - غياب دور الإعلام

و يمكن تجاوز ذلك بـ:

– توعية الإعلام للمجتمع بأهمية المشاركة الفعالة في تطوير التعليم بدلاً من تركيزه على الوجه المسيء للعملية التعليمية.

– وضع المدرّس في مكانه الصحيح وتوجيه المجتمع لدعمه مادياً ومعنويا للقيام بدوره بدلاً من اصطياد الأخطاء والنماذج السيئة من المدرّسين.

– إنتاج قنوات وبرامج ومسلسلات وأفلام ومسرحيات لخدمة الأهداف التعليمية بالتعاون مع الوزارة.

– مناقشة مشكلات التعليم بواقعية وشفافية وتقديم الحلول العلمية لمشكلاته.

– بعث قناة تعليمية ومراكز استكشافية ومراكز للتطوير والتكنولوجيا بوزارة التربية والتعليم وتقديم الدعم الكامل لها في هذا المجال [٧٠].

المحور الثالث : متطلبات تفعيل دور المشاركة المجتمعية في التعليم قبل الجامعي :

لقد أبرزت طبيعة المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية من حيث المفهوم وما تسعى لتحقيقه من أهداف فى مواجهة تحديات العصر ، وحل مشكلات التعليم ، ورفع جودته ، وكما أن للمشاركة قيمة وأهداف وفوائد فإن لها متطلبات ينبغى الاهتمام

بتحقيقها حتى تؤتى ثمارها المرغوبة وتتمثل متطلبات تفعيل دور المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم قبل الجامعي وهو ما سيتم تناوله فيما يلى :

أولا : متطلبات وآليات خاصة بالقيادات الإدارية :

وتتحقق هذه المتطلبات من خلال الآليات التالية :

تؤدي القيادة الأدارية دورا هاما وحيويا في التعليم قبل الجامعي وفي المجتمع ، ولذلك يتطلب من كل قيادة تربوية أن يكون نموذجا وقدوة يحتذى بها.

١- الأرتقاء بالنظام الإداري داخل المدارس بما يدعم توطيد فكر المشاركة المجتمعية داخلها وذلك من خلال التدريب المستمر للقيادة للأرتقاء بمستوي التعاون مع أسر التلاميذ والمجتمع المدنى [٧١].

٢- تشكيل ما يسمى بالفريق التشاركي داخل المدارس والذى عادة ما يتكون من متطوعين من ذوي الخبرة في مجال الإدارة والتخطيط والتنسيق ويسعى إلى تحديد الاحتياجات الفعلية لمدارس التعليم قبل الجامعي وخلق نوع من التكامل بين الجهود الحكومية والجهود المجتمعية لسد احتياجات المدارس الحكومية تنمية الوعى الأسري بأهمية المشاركة المجتمعية [٧٢] .

ثانيا : متطلبات وآليات خاصة بالمشاركة الوالدية :

وتتحقق هذه المتطلبات من خلال الآليات التالية :

١- المشاركة المجتمعية الفعالة تسهم في تحقيق مدخل شامل للمشاركة بين الأسرة والمدرسة والمجتمع ، يسمح للمدارس بتحليل ممارساتها الحالية ، وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف ، ووضع خطط للأنشطة المستقبلية تستند إلى احترام الطاقات المتنوعة لكافة فئات المجتمع ، بما يساهم في تنمية تعلم التلاميذ ، وينبغى أن يركز هذا المدخل على إحداث الاتساق بين إسهامات المجتمع وأهداف المدرسة ، أي توضيح كيف يمكن أن تسهم المجتمعات في تحقيق أهداف المدرسة وتعمل على زيادة وعي القوي البشرية المنتجة بمتطلبات التنمية الاقتصادية [٧٣].

٢- تطوير نظام العمل بمجالس الآباء وتشجيع أولياء الأمور على المشاركة الفعالة في الاجتماعات الدورية التي تعقدها إدارة المدرسة والتحفيز المستمر للوالدين المشاركون وتشجيعهم على استقطاب زملائهم وأصدقائهم من أولياء الأمور غير المشاركين من خلال إبراز أهمية تلك المشاركة وفوائدها تكريم

الوالدين المشاركون في دعم العملية التربوية نهاية كل فصل دراسي، ومنحهم شهادات تقدير تحفيزا لهم ولحثهم لغيرهم علي المشاركة [٧٤].

ويتضح مما سبق أهمية تفعيل دور المشاركة الوالدية لما لها من أهمية بالغة في دعم العملية التربوية ، وتعد من أهم العوامل التي تساعد علي تحقيق أهداف التعليم. أن تفعيل دور أولياء الأمور وتحديد مهامهم لمشاركة المدارس وتفعيل دورها. وتنوع الأدوار والمهام التي يمكن أن يشترك من خلالها أولياء الأمور في التعليم قبل الجامعي حيث تعد مشاركتهم من الأدوار الأساسية وهاما في تربية أبنائهم.

ثالثا : متطلبات وآليات خاصة بمشاركة رجال الأعمال والقطاع الخاص .

وتتحقق هذه المتطلبات من خلال الآليات التالية :

تعتبر تبرعات رجال الأعمال من أهم العناصر في تطوير التعليم فكان هناك بعض العوامل التي تساعد على تفعيلها كما يلي:

١- تخصيص جزء من أرباح الشركات والمؤسسات الاستثمارية لتمويل المشروعات الخاصة بالتعليم قبل الجامعي ، وتشجيع رجال الأعمال على إنشاء فصول ومدارس للتعليم قبل الجامعي نموذجية ومتطورة وقادرة على خلق نوع من التنافس بينها وبين المدارس التابعة للقطاع العام في انخفاض تكلفتها وجودة الخدمة المقدمة للتلاميذ فيها [٧٥].

٢- التبرعات النقدية أو العينة للمستلزمات التعليمية أو المبانى أو الأراضي المستخدمة للاغراض التعليمية .والتطوع في الخدمات الإنشائية وتطوير الإنشائية أو أعمال الصيانة ومد المدارس بالأجهزة والمعدات التعليمية والتكنولوجية الحديثة ، وتقديم منح مالية لدعم التعليم التكنولوجي داخل مدارس التعليم قبل الجامعي والمساهمة في تمويل بعض الدورات التدريبية لرفع المستوى المهنى للعاملين بمدارس التعليم قبل الجامعي [٧٦].

رابعاً : متطلبات وآليات خاصة بمشاركة الجمعيات الأهلية .

وتتحقق هذه المتطلبات من خلال الآليات التالية :

١. سد بعض احتياجات الناس ، والتوصل إلى حلول عملية لمشكلاتهم ، وسد الاحتياجات التدريبية للعاملين بالتعليم قبل الجامعي وإعداد البرامج المناسبة لرفع كفاءتهم[٧٧] .

٢. إعداد دليل عن أنشطة الجمعية الأهلية وأهدافها وإرساله لجميع المعنيين بالتعليم قبل الجامعي ، والمشاركة في تقديم البرامج التدريبية لجميع العاملين بالتعليم قبل الجامعي في المجتمع المحلي ، والتنسيق بين الجمعية الأهلية والمنظمات المجتمعية الأخري حتي يسهل على الجمعية تحديد احتياجات المنطقة التى تقع بها من خدمات (٧٨) .

خامساً : متطلبات وآليات خاصة بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني ومؤسساته المختلفة .

وتتحقق هذه المتطلبات من خلال الآليات التالية :

١. الاهتمام بالوسائط التربوية والاعلامية التي تسعي إلى تكوين ثقافة التطوع والمشاركة بين أفراد المجتمع ، وتشجيع المبادرات الفردية والعمل التطوعي الهادف إلى العمل المشترك من أجل تحقيق أهداف التعليم قبل الجامعي ، وتفعيل دور الإعلام التربوي في تنمية الوعي المجتمعي بين أولياء الامور ورجال الأعمال وأفراد المجتمع المدني بأهمية التعليم قبل الجامعي وذلك لرصد مزيد من الموارد لتأييدها وتطويرها .

٢. عمل دورات للمعلمات في التنمية المهنية ودورات حول أساليب التعاون مع الأسرة والمجتمع المحلي ، وإلزام المجالس المحلية بتبني قضية التعليم قبل الجامعي حتي تصبح مسئولة عن تطوير السياسات الخاصة بها وتوفير الدعم المجتمعي للنهوض بها ، وتوفير مدارس للجميع (٧٩) .

٣. تشكيل لجان وفرق عمل من آولياء الأمور ومتطوعين من المجتمع المدني ورجال الأعمال والجمعيات الأهلية والتي تهدف إلى تنسيق الجهود بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات المجتمعية ودراسة خصائص المجتمع وتفهم احتياجاته وطموحاته حول تربية التلميذ ، كما أن هذه اللجان وفرق العمل تساهم في توفير الدعم المالي والفني للتعليم مع تحديد قيمة المساهمات بعد دراسة الاحتياجات الفعلية للمدارس (٨٠).

سادساً : متطلبات وآليات خاصة بكفاءة الإمكانيات المادية بالتعليم قبل الجامعي

وتتحقق هذه المتطلبات من خلال الآليات التالية :

في ضوء التغيرات التكنولوجية والاجتماعية الحديثة في الوقت الحالي يمكن النظر إلى الإمكانيات المادية بالتعليم قبل الجامعي كإحدى العوامل والوسائل المساعدة في تطوير التعليم قبل الجامعي .

١. أن تحرص المؤسسة على التخطيط قبل البدء في العمل لان التخطيط يوفر الوقت والجهد والسرعة في التنفيذ ، وتقليل عدد التلاميذ في الفصول مما يساعد المعلم على أداء عمله على اكمل وجه وتطوير أداء التلميذ مما يساعد التلميذ على الأبداع من خلال انشاء وبناء مدارس جديدة .
٢. تدعيم طرق التواصل المختلفة بين المدرسة وبين أولياء الآمور والعمل على استمراريتها مثل اللقاءت المفتوحة والندوات المختلفة وتبادل الخطابات والاتصالات التليفونية ، تفعيل الدور التربوي والتعليمي للمحليات فيما يختص بدورها في إنشاء مدارس للتعليم قبل الجامعي والاشراف عليها وتوفير الكوادر العلمية والفنية (٨١).

أن المشاركة المجتمعية لها مستويات مختلفة إلا أنها تسير في طريق مزدوج، حيث تبدأ من الدولة مرورا بالجهات المختلفة وتنتهي عند الأسرة، وفي نفس الوقت تبدأ من الأسرة مرورا بالجهات المختلفة وتنتهي عند الدولة، وفي كلا المسارين تهدف المشاركة المجتمعية إلى تلبية حاجات التلاميذ.

سابعاً : متطلبات وآليات خاصة بالتقويم المستمر والمحاسبية بالتعليم قبل الجامعي

وتتحقق هذه المتطلبات من خلال الآليات التالية :

من الضروري إجراء تقويم مستمر لممارسات المشاركة المجتمعية بمجرد التنفيذ ؛ فالمجتمعات في تطور دائم، كما أن احتياجاتها، ومطالبها مطورة، ومتغيرة من حين لأخر؛ لذلك تحتاج الاستراتيجيات دائما تطوير، وتعديل ؛ حتى تتناسب مع هذا التطور، كما ينبغي أن تصمم الخطط الأساسية على أن تكون مرنة ؛ بما يسمح بإجراء التعديلات المطلوبة في أثناء عملية التنفيذ ، ويركز التقويم على درجة الآثار الخاصة بالممارسة ، والتأكد من أراء المستفيدين حيث توضع في الاعتبار ، والاهتمام بتطبيق مبدأ المحاسبية ، وذلك من خلال وضع معايير معينة للأداء يلتزم بها جميع أطراف بمقابلتها ، على أن يكون كل منهم مسئولاً عن نتائج جهوده (٨٢).

وتعد المشاركة المجتمعية في التعليم قبل الجامعي أهم محاور التطوير التربوي ، ذلك لأنها تساعد على تقريب المجتمع بكافة مجالاته السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والصحية ، والثقافية من العملية التعليمية ، وبذلك تساعد في إلقاء مزيد من الضوء على المدارس ، وزيادة مستوى الاهتمام بالعملية التعليمية من قبل المجتمع الخارجى بمختلف فئاته واهتماماته (٨٣).

وبذلك أصبحت منظمات المجتمع المدني شريكاً أساسياً في المؤتمرات والمحافل الدولية المعنية بالتنمية ، ويعني ذلك الاعتراف الرسمي بدور هذه المنظمات كشريك أساسي في النهوض بالمجتمعات وكذا اعتماد الوزارات الحكومية المعنية بالتعليم على تلك المنظمات في إثراء العملية التربوية وخطط تطوير التعليم. وعلي مستوي التعليم وتوجد منظمات مجتمع مدني دولية وإقليمية معنية بالتعليم قبل الجامعي بالدرجة الأولي، وذلك لتلبية حاجاته المختلفة (تربويا وصحيا واجتماعيا وثقافيا)، والوقوف أمام المشكلات التي تعترض مسيرة حياة التلميذ.

وبناءاً على التصوح المقترح تقدم الباحثة التوصيات التالية :

١. ضرورة صياغة رؤية ورسالة وفلسفة وأهداف ومعايير واضحة للمشاركة المجتمعية في المدارس .
٢. قيام النظام التعليمي والتربوي بغرس مفهوم التعليم مسئولية الجميع وأن الأمر يتطلب عدم انفراد طرف دون الآخر كونه عمل تكاملي يتم في شكل آلية تضامن مشاركة الجميع في تحمل المسئولية .
٣. إنشاء مكتب يختص بتفعيل المشاركة المجتمعية في كل مديرية تعليمية .
٤. إنشاء مكتب داخل كل مدرسة للمشاركة المجتمعية يختص بتحفيز المواطنين نحو المشاركة في اتخاذ القرارات والمشاركة في اتخاذ القرارات والمشاركة في مواجهة مشكلات المدرسة .
٥. وضع دوافع الأداء ، والقدرات والمهارات كمعايير لقياس الأداء الوظيفي .

المراجع

(١) محمد صلاح : كيف نفعل المشاركة المجتمعية للمساهمة في حل مشكلات التعليم ، تحاليل تربوية ، ٢٠١٧م.https://www.ta7alil.com

(٢) محمد حسن جمعة ، توفيق علي إسماعيل عيسوي ، أسماء محمود الكحكى : رؤية مقترحة لتمويل التعليم قبل الجامعي في مصر ، جامعة دمياط ، كلية التربية ، مجلة كلية التربية ، العدد ٧٥، اكتوبر ٢٠٢٠م، ص ٢٨٢ .

(٣) هايدي مصطفى سعيد : تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم قبل الجامعي في مصر ، كلية التربية ، جامعة اسيوط ، المجلد ٣٤، العدد (٣) ، الجزء الثاني ، مارس ٢٠١٨م ، ص ٣٠٩ .

(٤) حنان محمد فوزي الصادق : المشاركة المجتمعية في مؤسسات رياض الأطفال، دراسة تحليلية لآراء معلمات رياض الأطفال بالمنوفية، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد ٣٤، الجزء الثاني، يناير ٢٠٠٨م، ص ١١٧.

(٥) جمهورية مصر العربية : وزارة التربية والتعليم: مشروع تحسين التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، ٢٠١٠م، ص ٥٥.

(٦) رشيدة السيد أحمد طاهر: التخطيط لإدارة المؤسسات التعليمية ذاتيا في ضوء المشاركة المجتمعية، ط١، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٠م ، ص ص ١٣٨ - ١٣٩.

(٧) وزارة التربية والتعليم : التعليم المصرى في مجتمع المعرفة ، القاهرة ، قطاع الكتب ، ٢٠٠٣م ، ص ١١٥ .

(٨) ايمان أحمد هاني محمود أحمد : الاتجاهات الحديثة في تطوير التعليم الأساسي ، كلية التربية النوعية ، جامعة الزقازيق ، وزارة التعليم العالي ، المجلس الأعلى للجامعات ، ٢٠١٩م ، ص ٣.

(9) Klee, Steven J:" SectorWide Approaches in Education Coordination or Chaos? " Current Issue In Comparative Education, Vol.3No.2, 1May 2001,p.1.

(١٠) دعاء كمال محمد فجال : دراسة مقارنة لمنظومة المشاركة المجتمعية في كوريا الجنوبية والصين وامكانية الافادة منها في التعليم قبل الجامعي ، رسالة ماجستير ، غير منشورة، كلية التربية ، جامعة بنها، ٢٠١٤م، ص ٢٨٠.

(١١) شيرويت محمود محمد أبو عوض جوان: واقع المشاركة المجتمعية بالتعليم قبل الجامعي بمحافظة بورسعيد، بعنوان واقع المشاركة المجتمعية في التعليم قبل الجامعى، مجلد كلية التربية، جامعة بورسعيد ، ع١٤ ، ج٣، يونيو ٢٠١٣م، ص ٧.

(١٢) محمد الأصمعي محروس سليم : الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥م ، ص ص ٣٦ -٣٧.

(١٣) صبري السيد عبد الرحمن محمد فايدك تطوير الأداء الإداري الجامعي في ضوء مدخل أدارة المعرفة، رسالة دكتوراه، غير منشوره ، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٠١٥م، ص ٨.

(١٤) محمد الأصمعي محروس سليم : إدراك معلمى التعليم الأساسي لأدوراهم التربوية في القرن الحادى والعشرين، جامعة أسيوط، مجلة التربية ، المؤتمر العلمي الثاني – الدور المتغير للمعلم في مجتمع الغد رؤية عربية، مج ٢ ، ٢٠٠٠م، ص ٦٤٢.

(١٥) فاروق عبده فليه ، وأحمد عبد الفتاح الزكي : معجم مصطلحات التربية لفظا واصطلاحا ،دار الوفاء ، الاسكندريه ،٢٠٠٤م ،ص١١٥

(١٦) جورجيت قليني : "المشاركة المجتمعية في شئون التعليم : الطموح والتحديات " ، المؤتمر العلمي السنوي بعنوان أفاق الاصلاح التربوي في مصر، ٢٠٠٤م، ص ١٠٦.

(١٧) أحمد ذكي بدوي : معجم مصطلحات التربية والتعليم، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٠م، ص ٧٧.

(١٨) ولاء جلال أحمد محمد: فاعلية خطة إستراتيجية مقترحة للمشاركة المجتمعية لرياض الأطفال في ضوء معايير الجودة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية رياض الأطفال، جامعة القاهرة، ٢٠١٣م ، ص٢١.

(١٩) رشيدة السيد أحمد الطاهرة : التخطيط لإدارة المؤسسات التعليمية ذاتيا في ضوء المشاركة المجتمعية، ط١، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٠م، ٣٨.

(٢٠) (20) Joan Sullivan and Lavra Brannelly : Promoting Participation Community Contributions to Education in Conflict Situations, Paris, International Institute for Education Planning, United Nation, Educational, Scientific and Cultural Organization, 2009,p.29.

(٢١) داليا عبدالحكيم مطر: تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في رياض الأطفال في ضوء الاتجاهات المعاصرة، مجلة كلية التربية، جامعة الإسكندرية، المجلد ٢٠، العدد (٢)، ٢٠١٠م، ص ص ٢٤١ -٣١٠.

(٢٢) أحمد اسعد محمد حباكة: المشاركة المجتمعية في تعليم الكبار، دراسة مقارنة لبعض الخبرات الأجنبية والإفادة منها في مصر، المؤتمر السنوي الثامن، بعنوان المنظمات غير الحكومية وتعليم الكبار في الوطن العربي الواقع والرؤي المستقبلية، مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس، ٢٠١٠م، ص ص ٢١٠ -٢٤٧.

(٢٣) كمال عبداللطيف منصور: تطوير الأداء المؤسسي (المدرسي) في ضوء إستراتيجية التحسين المستند إلي المدرسة : بعنوان توجيهات استراتيجية التعليم تديات المستقبل – مصر ، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، مج ٣ ، ٢٠١٦/٩/٣٠م، ص ٣٣٣

(٢٤) علي صالح جوهر وآخرون : الشراكة المجتمعية وإصلاح التعليم ، المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م ، ص ١٧.

(٢٥) المرجع السابق : ٣٠٨ .

(٢٦) مصطفي مختار الوكيل: المشاركة المجتمعية: ما أهميتها وأهدافها، مجلة الثقافة والتنمية، كلية التربية، جامعة بورسعيد، العدد٥٩ أغسطس ٢٠١٢م ، ص ص ٣٤ -٨٦.

(٢٧) ولاء جلال أحمد محمد: فاعلية خطة إستراتيجية مقترحة للمشاركة المجتمعية لرياض الأطفال في ضوء معايير الجودة الشاملة، مرجع سابق ، ص ٣٦.

(٢٨) محمد حسين العجمي : المشاركة المجتمعية المطلوبة لتفعيل مدخل الإدارة الذاتية لمدارس التعليم الابتدائي بمحافظة الدقهلية، مجلة كلية التربية ، جامعة المنصورة، العدد(٥٨)، ح١، مايو٢٠٠٧م، ص ص ٩٣ -٩٥.

(٢٩) يسري دعبس: المشاركة المجتمعية والتنمية المتواصلة، دراسات وبحوث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، البيطااش سنتر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٠٨م، ص ص ٦٥ - ٦٧.

(٣٠) علي السيد الشخيبي : المشاركة المجتمعية في التعليم – الطموح والتحديات، المؤتمر العلمى السنوي بعنوان أفاق الاصلاح التربوى في مصر، ٢٠٠٤م، ص ٩٣.

(٣١) جمهورية مصر العربية: مشروع تطوير وتنمية الطفولة المبكرة في مصر، مكتب اليونسكو، القاهرة، ٢٠١٠م، ص ص ٣ -٤.

(٣٢) محمد حسين العجمي : متطلبات ترشيد الإنفاق التعليمي للحد من بعض مشكلات تمويل التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية ، مجلة مستقبل التربية العربية ، المركزالعربي للتعليم والتنمية ، المجلد ١٠، أكتوبر ٢٠٠٤م ، ص ٢٦٣ .

(٣٣) سلامة عبد العظيم حسين : المشاركة المجتمعية وصنع القرار التربوي، القاهرة ، دار الفكر للطباعة والنشر ، ٢٠٠٤م، ص ٢٣٧.

(٣٤) جمهورية مصر العربية: مشروع تطوير وتنمية الطفولة المبكرة في مصر، مكتب اليونسكو، القاهرة، ٢٠١٠م، ص ص ٣ -٤.

(٣٥) إيمان محمد النقيب: مباني وتجهيزات رياض الأطفال، مجلة كلية الدراسات العليا، جامعة القاهرة ، العدد (٧٠) الجزء الثاني، يناير ٢٠١١م، ص ٨٠.

(٣٦) (36)Lillian G. Katz: What Should be Learned in Kindergarten? 2006, At: Available http:// www Kidsource/ Content/ Learned.Kindergarten. Htm L.P.L, 15/5/2016..

(٣٧) رفعت حافظ عبد العال : ما هية المشاركة المجتمعية، القاهرة ،٢٠١٠م .
At :Http: // mofa. Ibda3.org / t 142 topic.

(٣٨) علي السيد الشخيبى : المشاركة المجتمعية في التعليم الطموح والتحديات ، ورقة بحثية قدمت إلى المؤتمر العلمى السنوى لكلية التربية ، جامعة المنصورة بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة ، أفاق الإصلاح التربوى في مصر ٢ -٣ أكتوبر ٢٠٠٤م ، ص ٩٩ .

(٣٩) هايدي مصطفى سعيد : تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم قبل الجامعي في مصر ، كلية التربية ، جامعة اسيوط ، المجلد ٣٤، العدد (٣) ، الجزء الثاني ، مارس ٢٠١٨م ، ص ٣١٦ .

(٤٠) محمود عباس: التواصل بين المدرسة والأسرة بالمجتمع الإماراتي، مجلة التربية والتنمية، القاهرة، العدد(٣٤)، سبتمبر ٢٠٠٥م، ص١٠٨.

(٤١) علي السيد الشخيبي : المشاركة المجتمعية في التعليم – الطموح والتحديات، المؤتمر العلمى السنوي بعنوان أفاق الاصلاح التربوى في مصر، ٢٠٠٤م، ص ٩٣.

(٤٢) حمد صديق محمد حسن: الشراكة الأبوية في التعليم، مجلة التربية الصادرة عن اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، العدد(١٤٩)، السنة(٢٢)، يوليو٢٠٠٤م، ص٩٠.

(٤٣) إلهام صادق: مجالس الطلبة ومجالس الآباء والأمهات: خبرات عالمية، رسالة المعلم، الأردن، المجلد٤٩، العدد١ -٢، ٢٠٢١م، ص١٩.

(٤٤) (44)Ministry of Education & U.S Agency for Internationl Development (USAID)(2001).Alex Education Pilot Project (AERP), June 6,p.p 8-10.

(٤٥) جمهورية مصر العربية: وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم (٢٥٨) بشأن مجالس الأمناء والآباء والمعلمين، مرجع سابق، ص ٣١..

(٤٦) إبراهيم السعودي إبراهيم عبدالحميد: الجهود التربوية لمنظمات المجتمع المدني في تربية الطفولة في جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٠٠٧م، ص ٣١.

(٤٧) علي صالح جوهر: التخطيط التعليمي والتنمية، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠٠٩م، ص ٦٨.

(٤٨) إيمان حامد محمد محمد نعمت الله: الصحف المصرية وتفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم العام قبل الجامعي، رسالة دكتوراه، غير منشوره ، كلية التربية، جامعة طنطا، ٢٠١٣م، ص١١٦.

(٤٩) ولاء جلال أحمد محمد: فاعلية خطة إستراتجية مقترحة للمشاركة المجتمعية لرياض الأطفال في ضوء معايير الجودة، مرجع سابق، ص٧٧.

(٥٠) شرويت محمود محمد أبو عوض جوان : واقع المشاركة المجتمعية بالتعليم قبل الجامعي بمحافظة بورسعيد ، مجلة كلية التربية ١٤٤، جامعة بورسعيد ، يونيو ٢٠١٣م، ص ٢٢٢.

(٥١) علي صالح جوهر ، محمد حسن جمعة : الشراكة المجتمعية وإصلاح التعليم ، قراءة في الأدارة التربوية لمؤسسات المجتمع المدني ، المكتبة المصرية ، ط١ ، ٢٠١٠م ، ص ص ٣٠٧.

(٥٢) جمهورية مصر العربية: البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية: أهداف الألفية الثالثة للتنمية البشرية (العقد الاجتماعي الجديد والمشاركة المجتمعية) القسم الثالث، الإطار العام للخطة الخمسية السادسة (٢٠٠٧م/ ٢٠٠٨ -٢٠١١م/ ٢٠١٢م)، ص ٥٧.

(٥٣) عاطف بدر أبوزيد، أمل مختار قناوي: الدور التربوي للجمعيات الأهلية بمحافظة بني سويف، مجلة كلية التربية، جامعة المنيا، المجلد(١٧)، ع١٢، أكتوبر ٢٠٠٢م، ص ٦١.

(٥٤) شيماء أحمد عبدالقادر بهنسي: المشاركة المجتمعية في مدارس التطوير بمحافظة الإسكندرية، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، ٢٠١١م، ص ٤٥.

(٥٥) هدي معوض عبدالفتاح عبدالعال: تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية لتطوير رياض الأطفال الحكومية، رسالة ماجستير ، غير منشورة، كلية التربية ، جامعة الفيوم ، ص ص ٣٢٥ -٣٤١.

(٥٦) عوض توفيق، ناجي شنودة نحلة: أدوار مؤسسات المجتمع المدني في دعم العملية التعليمية، المركزالقومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ص ٤٩ -٥٠.

(٥٧) فيصل الروي رفاعي طايع : الشراكة المجتمعية في إعداد معلمات رياض الأطفال، ورشة عمل حول معلمات الطفولة ورياض الأطفال علي ضوء معايير الجودة الشاملة، المجلس الأعلى للجامعات، اللجنة الخاصة لدراسات الطفولة ورياض الأطفال، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ص ١٢٩ - ١٣١.

(٥٨) (58) Patricia Shene: Choosing the Pathless traveled: Strengthening Caliform Families through Differential Response Caiforia Family Resource Association, July, 2004, p.6.

(٥٩) زينب علي الجبر : تفعيل الشراكة المجتمعية بين القطاعين العام والخاص في دولة الكويت، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠٧م، ص ٢٣.

(٦٠) إيناس محمد عبدالناصر: دور المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم المصري، رسالة دكتوراه، غير منشورة ، كلية التربية، جامعة الفيوم، ٢٠٠٨م، ص ٦٢.

(٦١) وزارة التربية والتعليم : القرار الوزارى رقم ٣٣٤ بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٤م ، بشأن مجلس الأمناء والآباء والمعلمين ، المادة الأولى ، القاهرة ، ٢٠٠٦م، ص ١ .

(٦٢) وزارة التربية والتعليم : قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦م بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم ، وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ٢٠٠٦م، مادة ٣ ، ص ٢

(٦٣) منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة : التقرير العالمى لرصد التعليم (المساءلة في مجال التعليم الوفاء بتعهداتنا ٢٠١٧/٨م ، الطبعة الثانية ، ٢٠١٨م، ص ٢٩٦.

http : // ar.unesco. org / gem . report.

(٦٤) هايدي مصطفى سعيد : تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم قبل الجامعي في مصر ، كلية التربية ، جامعة اسيوط ، المجلد ٣٤، العدد (٣) ، الجزء الثاني ، مارس ٢٠١٨م .

(٦٥) محمد صلاح : كيف نفعل المشاركة المجتمعية للمساهمة في حل مشكلات التعليم ، تحاليل تربوية ، ٢٠١٧م.https://www.ta7alil.com

(٦٦) أحمد عبد المعبود أبو زيد شطا : المشاركة المجتمعية كمدخل لتطوير أداء المدارس الثانوية في ضوء المعايير القومية للتعليم ، دراسة ميدانية بمحافظة دمياط ، المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية ، ع٣، ٢٠١٦م.

(٦٧) نادية يوسف جمال الدين وآخرون : المشاركة المجتمعية لتطوير الفصل الواحد ، دار المنظومة ، العلوم التربوية ، مج ٣، ع ٢ ، مصر ، ٢٠١٥م.

(٦٨) شرويت محمود محمد أبو عوض جوان : واقع المشاركة المجتمعية بالتعليم قبل الجامعي بمحافظة بورسعيد ، مجلة كلية التربية ١٤٤، جامعة بورسعيد ، يونيو ٢٠١٣م.

(٦٩) وفاء عبد الفتاح إبراهيم : المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم قبل الجامعي في محافظة القلوبية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بنها ، ٢٠٠٩م.

(٧٠) أيمن عايد محمد ممدوح :: مشكلات تمويل التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية ، كلية التربية ، جامعة المدينة العالمية شاه علم ، ماليزيا ، ٢٠٠٨م .

Ayman . aied @ meduia . ediu my 122.

(٧١) يحيى إسماعيل محمود يوسف : تطوير إدارة المدرسة الثانوية العامة بمصر في ضوء التمكين الإداري ، مجلة الإدارة التربوية مجلة علمية متخصصة ، تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة الثانية العدد السابع، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ديسمبر ٢٠١٥م ، ص ٣٧١.

(٧٢) رشيدة السيد أحمد طاهر : التخطيط لإدارة المؤسسات التعليمية ذاتياً في ضوء المشاركة المجتمعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠١٠م، ص ص ١٣٨ -١٣٩ .

(٧٣) محمد الصمعى محروس : الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق ، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م، ص ٥٠٤.

(٧٤) هايدي مصطفى سعيد : تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم قبل الجامعي في مصر ، مرجع سابق ، ص ص ٣١٩ -٣٢٠ .

(٧٥) إيمن عبد الوهاب : دليل الجمعيات الأهلية التنموية في محافظة القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٤م، ص ١٠٢.

(٧٦) علي السيد الشخيبى : المشاركة المجتمعية في التعليم الطموح والتحديات، ورقة بحثية قدمت إلي المؤتمر العلمى السنوي لكلية التربية ، جامعة المنصورة بلاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، آفاق الإصلاح التربوي في مصر ٢ -٣ أكتوبر ٢٠٠٤م، ص ٩٩.

(٧٧) جمهورية مصر العربية : وزارة التربية والتعليم : المؤتمر الثاني للمشاركة المجتمعية، مجلة معاً الصادرة عن برنامج تحسين التعليم في مصر ، العددان الخامس والسادس ، يناير – فبراير٢٠٠٤م، ص ١٩.

(٧٨) عادل عزت محمد عيد : التخطيط لتكامل الخدمات الاجتماعية بين منظمات المجتمع المدنى والحكومة ، مجلة القاهرة للخدمات الاجتماعية ، العدد التاسع عشر، الجزء الأول ، ٢٠٠٨م، ص ٢٦٤ .

(٧٩) وفاء زكي بدروش بشاي: صيغة مقترحة لتحقيق المشاركة المجتمعية وتفعيل مجالس الأمناء بالمدارس المصرية في ضوء تجارب بعض الدول ، رسالة دكتوراه، كلية التربية ، جامعة الاسكندرية ، ٢٠١٢م ، ص ١٧٢.

(٨٠) إبراهيم السيد العويلى : مقترح بناء شراكة رجال الأعمال في التعليم المصري في ضوء الخبرات الأجنبية ، مجلة مستقبل التربية العربية ، العدد ٥٩، يوليو ٢٠٠٩م ، ص ٢.

(٨١) محمد حسن جمعة ، توفيق علي اسماعيل ، اسماء محمد الكحكى : رؤية مقترحة لتمويل التعليم قبل الجامعي في مصر ، جامعة دمياط ، كلية التربية ، مجلة كلية التربية ، العدد ٧٥، اكتوبر ٢٠٢٠م، ص ٢٩٠.

(٨٢) شيماء أحمد عبد القادر : المشاركة المجتمعية في مدارس التطوير بمحافظة الإسكندرية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠١١م، ص ١٩٦.

(٨٣) محمود محمد محمود ، أحمد عبد الفتاح ناجي: التنمية في ظل عالم متغير، القاهرة، دار السحاب للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨م، ص ٤٦.